أثر التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على بيئة الأعمال والاستثمار

إعداد/

صادق حسن الصفار

طالب دكتوراه ادارة اعمال

مستخلص:

يشهد الاقتصاد السعودي تحولات جذرية منذ إطلاق رؤية المملكة 2030، التي تمثل خارطة طريق طموحة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. ويأتي هذا التحول في سياق إصلاحات سياسية شاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتحسين الحوكمة، وتمكين المؤسسات. في ضوء ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي على بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2016–2025.

يعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي مدعوم ببيانات كمية ونوعية، حيث تم تحليل عدد من المؤشرات الدولية مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات الحوكمة والشفافية. كما تناولت الدراسة تأثير السياسات الإصلاحية في مجالات مثل تمكين المرأة، وتحرير الأسواق، والتحول الرقمي، على مناخ الاستثمار.

تشير النتائج إلى أن التحول السياسي في المملكة، بما في ذلك تعزيز دور المؤسسات وتحديث التشريعات الاقتصادية، قد أسهم بشكل مباشر في تحسين بيئة الأعمال، وهو ما انعكس في تحسن ترتيب المملكة في عدة مؤشرات دولية. كما ساهم الانفتاح الاقتصادي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتقنية والخدمات المالية.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتحسن بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، بالرغم من وجود بعض التحديات المتعلقة بالبنية القانونية

والتشريعات وتطوير الكفاءات الوطنية. وأوصت الدراسة بمواصلة الإصلاحات، وتفعيل مبدأ الشفافية، وتطوير نظم التحفيز للمستثمرين، إضافة إلى تعميق الشراكات الدولية وتنويع الاقتصاد.

Abstract

The Saudi economy has been undergoing profound transformations since the launch of Vision 2030, which serves as a roadmap to restructure the national economy and reduce dependence on oil as the primary source of revenue. This transformation is part of comprehensive political reforms aimed at enhancing transparency, improving governance, and empowering institutions. Accordingly, this study aims to examine the impact of political transformation and economic openness on the business environment and investment climate in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 2016–2025.

The study adopts a descriptive and analytical methodology supported by both quantitative and qualitative data. It analyzes several international indicators, such as the Ease of Doing Business Index, Foreign Direct Investment (FDI) inflows, and governance and transparency metrics. The research also investigates the influence of reform policies in areas such as women's empowerment, market liberalization, and digital transformation on the investment climate.

Findings reveal that political transformation in the Kingdom — including the strengthening of institutions and the modernization of economic legislation — has directly contributed to the improvement of the business environment. This has been reflected in Saudi Arabia’s improved

ranking across various international indices. Moreover, economic openness has played a pivotal role in attracting more foreign investments, particularly in non-oil sectors such as tourism, technology, and financial services.

The study concludes that there is a positive relationship between political and economic reforms and the enhancement of the business and investment environment in Saudi Arabia. However, challenges remain regarding the legal framework, regulatory development, and the cultivation of national talent. The study recommends continuing reform efforts, reinforcing transparency, developing investor incentive systems, deepening international partnerships, and further diversifying the economy.

المقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال القرن الواحد والعشرون تحولات سياسية واقتصادية ، شملت إعادة هيكلة شاملة لمنظومة الحوكمة وتوجهات التنمية الوطنية، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في عام 2016. تهدف هذه الرؤية إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتعزيز تنويع الاقتصاد من خلال تمكين القطاع الخاص، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتحسين بيئة الأعمال.(Vision 2030, 2016)

التحول السياسي الذي تشهده السعودية لا يقتصر فقط على التعديلات الإدارية أو الهيكلية، بل يمتد إلى التغيير في نمط القيادة، وتوسيع صلاحيات المؤسسات التنفيذية، ومكافحة الفساد، وتعزيز دور الشباب والمرأة في الشأن العام. وقد انعكس ذلك في سلسلة من الإصلاحات مثل تأسيس الهيئة السعودية لمكافحة الفساد، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، وتبني سياسات الانفتاح الإعلامي والثقافي. Kinninmont, (2017)

من الناحية الاقتصادية، بدأت المملكة في تنفيذ حزمة من السياسات الهادفة إلى تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تحرير قطاعات حيوية مثل السياحة والترفيه، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة ببدء الأعمال، وتقليص القيود المفروضة على الملكية الأجنبية

للمشروعات. (Alfawaz, Hilal, & Sindi, 2020) كما أُنشئت هيئات متخصصة مثل الهيئة العامة للاستثمار (التي أصبحت وزارة الاستثمار)، وصندوق الاستثمارات العامة، لتعزيز الدور الاستثماري للدولة وتوجيهه نحو مشروعات استراتيجية.

وقد انعكست هذه الجهود في تحسن تصنيف المملكة في عدد من المؤشرات الدولية، مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، حيث تقدمت السعودية 30 مركزًا في عام 2020 مقارنة بالعام 2019، لتصبح من بين أفضل 10 دول إصلاحية في العالم (world Bank, 2020) كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة بشكل ملحوظ، لا سيما في قطاعات الصناعة، والتقنية، والخدمات اللوجستية، مما يعكس درجة الثقة المتزايدة في بيئة الأعمال السعودية. (UNCTAD, 2021)

و لا تزال بيئة الأعمال في السعودية تواجه بعض التحديات المتعلقة بالبنية التشريعية، وثقافة الأعمال، والبيروقراطية الإدارية، رغم التحسن الملحوظ. كما تُثار تساؤلات حول مدى استدامة هذا التحول، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وتقلبات أسواق النفط، والتحديات الاجتماعية الناتجة عن سرعة التحول والانفتاح. (Hertog, 2020)

ومما سبق يتضح أهمية دراسة العلاقة بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في السعودية وأثرهما على مناخ الاستثمار. إذ يعزز التحول السياسي الثقة والاستقرار، بينما يوفر الانفتاح الاقتصادي فرصًا ومحفزات، ما يساهم في جذب الاستثمارات ودعم النمو المستدام.

تشير الدراسات السابقة إلى قلة الأبحاث التي تتناول العلاقة بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي وبيئة الأعمال في السياق السعودي تحديدًا، رغم التركيز على نماذج إقليمية وعالمية. فقد تناولت دراسة Khatib & Al Ariss (2020) أثر الإصلاحات الاقتصادية على تمكين المرأة، بينما ركزت دراسة Hvidt (2018) على استراتيجيات التنويع في الخليج. ويسعى هذا البحث لسد هذه الفجوة عبر تحليل تأثير التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي على بيئة الاستثمار في السعودية. كما يقدم توصيات تُسهم في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة..

مشكلة البحث:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في بنيتها السياسية والاقتصادية، في إطار تطبيق "رؤية 2030" التي تمثل استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع

مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. تزامن ذلك مع إطلاق عدد من المبادرات والإصلاحات، مثل تمكين القطاع الخاص، تحرير قوانين الاستثمار، وفتح قطاعات جديدة أمام المستثمرين المحليين والأجانب، لا سيما في مجالات السياحة والترفيه والتقنية.

ورغم التقدم الذي أحرزته المملكة في عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي، لا تزال هناك تساؤلات قائمة حول مدى فاعلية التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار بشكل مستدام، خاصة في ظل التحديات الإدارية والمؤسسية والثقافية التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

وقد أظهرت تقارير البنك الدولي تحسن ترتيب السعودية في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)، حيث قفزت من المرتبة 92 في عام 2019 إلى المرتبة 62 في عام 2020، مدفوعة بإصلاحات في تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، وحماية حقوق المستثمرين. (World Bank, 2020) كما أعلنت الهيئة العامة للإحصاء أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) شهد زيادة بنسبة 20.2% خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ما يشير إلى تحسن نسبي في جاذبية المملكة للمستثمرين الأجانب. (GASTAT, 2023)

كما أظهرت بعض الدراسات أن هذه المكاسب قد تكون غير موزعة بالتساوي على القطاعات والمناطق، وأن بعض التحديات لا تزال قائمة، مثل البيروقراطية، غياب الشفافية في بعض الإجراءات، وصعوبة الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. (Hertog, 2020) كما تشير دراسة Alshuwaikhat et al., 2022)) إلى أن البنية القانونية والتنظيمية، رغم تطورها، تحتاج إلى مزيد من الوضوح والاتساق لضمان حماية المستثمرين وتحقيق المنافسة العادلة.

وفي نفس السياق أشار تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD,2021) إلى أن مناخ الأعمال في السعودية شهد تحسنًا ملموسًا، لكنه لا يزال يتطلب تحسينات في الحوكمة المؤسسية، وتطبيق فعّال لقوانين المنافسة، وتوفير بيئة قانونية مستقرة تُطمئن المستثمرين الأجانب.

أما من ناحية التحول السياسي، فقد سعت المملكة إلى تعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتحديث المؤسسات الحكومية، وهي خطوات حيوية في بناء ثقة المستثمرين. ومع ذلك، فإن تقييم الأثر السياسي على بيئة الاستثمار يظل أمرًا معقدًا، نظراً لتداخله مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتكمن مشكلة البحث في الحاجة إلى تقييم علمي متكامل لأثر هذه التحولات السياسية والانفتاح الاقتصادي على بيئة الأعمال في المملكة، من حيث جذب الاستثمارات، وتسهيل إنشاء وتوسع الشركات،

وتعزيز الثقة بين الدولة والمستثمرين. كما تبرز الحاجة إلى فهم العلاقة التبادلية بين استقرار النظام السياسي وتحرير الاقتصاد من جهة، وتحسين المناخ الاستثماري من جهة أخرى.

وبناءً على ما سبق، يُطرح السؤال الرئيس للبحث:

- إلى أي مدى أسهم التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي؟

وينبثق منه عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما طبيعة التحول السياسي والاقتصادي الذي تشهده السعودية؟
2. ما مؤشرات التحسن أو التراجع في بيئة الأعمال خلال فترة التحول؟
3. ما التحديات التي لا تزال تواجه المستثمرين في السوق السعودي؟
4. كيف ينظر المستثمرون المحليون والأجانب إلى التغيرات الأخيرة في المملكة؟

أهداف البحث:

1. تحليل ملامح التحول السياسي في السعودية في ظل رؤية 2030.
2. دراسة مظاهر الانفتاح الاقتصادي وجهود تنويع مصادر الدخل.
3. قياس أثر هذه التحولات على بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي والمحلي.
4. الوقوف على التحديات والفرص الناتجة عن هذه التغيرات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تداخله مع واحد من أكثر الموضوعات الحيوية في السياق الاقتصادي والسياسي المعاصر للمملكة العربية السعودية، ألا وهو "أثر التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي على بيئة الأعمال والاستثمار". ويتضح ذلك من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: الأهمية العلمية، الأهمية العملية، والأهمية الشخصية.

أولًا: الأهمية العلمية:

يمثل هذا البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات العربية، حيث تتناول قلة من الدراسات العلاقة التفاعلية بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي وتأثيرها المباشر على بيئة الأعمال في السياق السعودي. فمعظم الدراسات السابقة ركزت إما على الجوانب الاقتصادية بمعزل عن السياسة، أو على توصيف التحول دون تحليل أثره على مناخ الاستثمار مثل: (Hertog, 2020؛ Alshuwaikhat et al., 2022) ومن ثم، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال بناء إطار نظري وتحليلي يربط بين المحددات السياسية والاقتصادية والتجارية في آن واحد، بما يُمكّن الباحثين المستقبليين من الاستناد إليه في دراسات مقارنة أو تطبيقية.

ثانيًا: الأهمية العملية:

على الصعيد العملي، تأتي أهمية هذه الدراسة في وقت يشهد فيه الاقتصاد السعودي تحولًا واسع النطاق نحو الخصخصة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحرير الأنشطة الاقتصادية. ومن ثم، فإن نتائج البحث وتوصياته ستُسهم في تقديم رؤى لصُنّاع القرار والمستثمرين حول طبيعة التغيرات الجارية، ومدى تأثيرها الفعلي على البيئة الاستثمارية. كما يمكن أن تفيد هذه الدراسة في تطوير السياسات الداعمة لريادة الأعمال، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة، مع تسليط الضوء على التحديات القائمة والفرص المتاحة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة.

ثالثًا: الأهمية الشخصية:

تتجلى الأهمية الشخصية للبحث في كون الباحث نفسه أحد أصحاب المشاريع القائمة في المملكة العربية السعودية، ما يمنحه رؤية داخلية وخبرة مباشرة بالتغيرات الفعلية التي تشهدها بيئة الأعمال على أرض الواقع. وبالتالي، فإن البحث لا يقوم فقط على تحليل بيانات ومؤشرات نظرية، بل يستند أيضًا إلى رؤية ميدانية عملية نابعة من التفاعل اليومي مع السياسات الحكومية، الإجراءات التنظيمية، وتغيرات السوق. وهو ما يعزز من موثوقية النتائج، ويمنح التوصيات طابعًا عمليًا قابلًا للتطبيق، إن جمع هذه الأبعاد الثلاثة يمنح البحث طابعًا شاملًا يتجاوز الطرح النظري إلى تحليل واقعي معمّق، بما يعزز من قيمته الأكاديمية والعملية، ويجعل منه مساهمة علمية رصينة في فهم مسارات التحول السعودي وأثرها على مناخ الاستثمار وريادة الأعمال.

الدراسات السابقة:

يُعد فهم العلاقة بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي من جهة، وبيئة الأعمال والاستثمار من جهة أخرى، موضوعًا حيويًا في أدبيات الاقتصاد السياسي والتنمية. وقد تنوعت الدراسات السابقة في هذا

السياق بين ما هو نظري وتطبيقي، كمي ونوعي، محلي ودولي. ويهدف هذا العرض إلى استعراض أبرز تلك الدراسات وتحليل نتائجها في ضوء السياق السعودي.

أولًا: الدراسات الأجنبية:

تناولت دراسات دولية متعددة أثر التحولات السياسية والإصلاحات الاقتصادية على بيئة الاستثمار. فقد أشار Acemoglu & Robinson (2014) إلى أن المؤسسات السياسية الشاملة تشكل ركيزة للاستثمار المستدام، في حين أن التحولات السياسية غير المستقرة تؤدي إلى عزوف المستثمرين، مهما كانت الحوافز الاقتصادية. وفي دراسة أُجريت في جنوب شرق آسيا، أوضح Lin & Zhang (2021) أن الانفتاح الاقتصادي الذي لا يصاحبه استقرار سياسي وشفافية يؤدي إلى تدفقات استثمارية قصيرة الأجل دون تأثير مستدام، بينما التحول السياسي المتدرج والديمقراطي يرفع من جودة بيئة الأعمال على المدى الطويل.

كما بيّنت دراسة Rodrik (2022) أن الدول التي اتبعت إصلاحات اقتصادية تدريجية، ضمن أطر سياسية مستقرة، حققت نموًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة تزيد عن 40% خلال خمس سنوات، مقارنة بالدول التي تبنت إصلاحات صادمة دون غطاء سياسي قوي أو توافق مجتمعي.

وفي دراسة مقارنة بين دول الخليج وشمال أفريقيا، أظهرت Kraemer & Wolf (2023) أن السعودية والإمارات نجحتا في الجمع بين التحول الاقتصادي والتطوير المؤسسي، مما جعلهما من أكثر الدول الجاذبة للاستثمار في الشرق الأوسط، بينما فشلت دول أخرى بسبب هشاشة التحول السياسي أو ضعف السياسات التنموية. كذلك، أشارت OECD (2023) إلى أن ثقة المستثمرين ترتبط بعوامل تتجاوز المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل مستوى الشفافية الحكومية، نزاهة النظام القضائي، وفعالية مؤسسات الرقابة، وجميعها تتأثر بالتحولات السياسية.

ثانيًا: الدراسات العربية:

ركزت دراسات عربية عديدة على أهمية البيئة السياسية والاقتصادية في تعزيز أو تقييد بيئة الاستثمار. فقد أوضح الربيعي (2019) في دراسة عن العراق أن ضعف الاستقرار السياسي وانعدام الأمن القانوني يعوقان النمو الاستثماري، رغم توفر الموارد.

بينما تناولت دراسة القحطاني (2020) حالة الأردن، مشيرة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية الناجحة لم تؤتِ ثمارها المتوقعة بسبب حالة التردد السياسي وعدم وضوح الرؤية لدى صانع القرار.

أما دراسة نجم (2021) في مصر، فأكدت أن الاستثمار المحلي والأجنبي لا يتأثر فقط بالحوافز الضريبية والجمركية، بل يرتبط مباشرة بمؤشرات الحوكمة والاستقرار الحكومي، مشيرة إلى أن البيئة السياسية تظل عاملاً حاسمًا في جذب أو طرد المستثمرين.

وفي دراسة مقارنة للدول المغاربية، بيّن بن خيرة (2022) أن تونس والمغرب حققتا تقدمًا في الإصلاحات المؤسسية، مما حسّن من بيئة الاستثمار، في حين تعثرت الجزائر رغم برامج الانفتاح الاقتصادي بسبب غياب إصلاحات سياسية فعلية.

ثالثًا: الدراسات السعودية:

تُعد التجربة السعودية محورًا أساسيًا للدراسة الحالية، وقد تطرقت لها عدة دراسات محلية حديثة. فقد تناول الغامدي (2021) أثر رؤية 2030 على مناخ الأعمال، مبينًا أن التشريعات الجديدة وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية ساهما في تحسين مؤشرات التنافسية العالمية للمملكة.

كما أظهرت دراسة الشهري (2022) أن إنشاء الهيئات التنظيمية الجديدة مثل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتحديث نظام الشركات والاستثمار، خلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، خصوصًا في القطاعات التقنية والسياحية.

في دراسة كمية حديثة، أوضح Alghamdi & Khan (2023) أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة ارتفع بنسبة 18% سنويًا منذ إطلاق رؤية 2030، مع تحسن ملحوظ في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. وقد أرجع الباحثان هذا التحسن إلى الدمج بين الاستقرار السياسي، والإصلاحات الاقتصادية المتسارعة.

وأشارت دراسة العنزي (2023) إلى أن التنوع الاقتصادي هو هدف استراتيجي للتحول الاقتصادي السعودي، لكنه لا ينفصل عن سياسات الانفتاح الخارجي المدروسة التي تهدف إلى بناء ثقة طويلة الأجل بين الحكومة والقطاع الخاص المحلي والدولي.

تحليل نقدي وتحديد فجوة البحث:

يُظهر استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

1. اتفاق واسع على أهمية التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في تحسين بيئة الأعمال، لكن بدرجات متفاوتة حسب السياق الوطني.
2. تركّز الدراسات الأجنبية الحديثة على العلاقة بين الشفافية السياسية والنمو الاستثماري طويل الأجل.
3. تُبرز الدراسات العربية التحديات المتعلقة بالتنفيذ السياسي والحوكمة، وأهمية الإصلاح المؤسسي.

4. تشير الدراسات السعودية إلى أن الرؤية 2030 شكّلت نقطة تحوّل إيجابية، لكن أغلب هذه الدراسات ركّزت على المؤشرات الاقتصادية دون تحليل كافٍ للعوامل السياسية التي أثّرت في قرارات المستثمرين.

وهنا تبرز فجوة البحث التي تسعى هذه الدراسة لسدّها، من خلال الجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي لتحليل بيئة الأعمال والاستثمار في السعودية، وتقييم مدى تأثير الإصلاحات السياسية والاقتصادية سويًا، لا بشكل منفصل، خلال الفترة 2016–2025.

خامسًا: منهجية البحث:

المنهج المستخدم: يعتمد هذا البحث على تصميم منهجي متكامل يهدف إلى استكشاف وتحليل أثر التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على بيئة الأعمال والاستثمار، وذلك من خلال الاعتماد على منهج وصفي تحليلي يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لضمان دقة النتائج وشمولها.

مصادر البيانات: تقارير رسمية، دراسات سابقة، مؤشرات اقتصادية، مقابلات.

ثانيًا: أدوات جمع البيانات:

1. **المقابلات شبه الموجهة (Semi-structured Interviews):**

سيتم إجراء مقابلات مع مجموعة مختارة من المسؤولين الحكوميين، خبراء الاقتصاد، والمستثمرين الأجانب للحصول على رؤى نوعية معمقة حول السياسات الأخيرة وتقييم بيئة الأعمال.

2. **تحليل الوثائق والبيانات الثانوية:**

سيتم تحليل بيانات وتقارير رسمية مثل تقارير الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاستثمار، البنك الدولي (World Bank Doing Business Reports)، وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وغيرها، وذلك للحصول على مؤشرات كمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، عدد الشركات الجديدة، مؤشرات التنافسية، وتطور الأنظمة الاستثمارية.

ثالثًا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوَّن مجتمع الدراسة من المستثمرين المحليين والأجانب، رواد الأعمال، مديري المشاريع، بالإضافة إلى مسؤولي الهيئات الاقتصادية ذات العلاقة.

وسيتم استخدام عينة قصدية (Purposive Sample) تضم حوالي (100–150) فردًا من مختلف القطاعات الاقتصادية في مدن رئيسية كالرياض وجدة والدمام، بما يضمن تمثيلًا حقيقيًا لمجتمع المستثمرين والفاعلين في بيئة الأعمال السعودية.

رابعا:أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وتم استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات الكمية والنوعية لجمع البيانات وتحليلها بشكل يحقق أهداف الدراسة. وتضمنت أدوات الدراسة ما يلي:

1. البيانات الثانوية:

تم جمع البيانات الإحصائية من تقارير ومؤشرات صادرة عن منظمات دولية موثوقة مثل البنك الدولي World Bank، منظمة الشفافية الدولية Transparency International، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، وتشمل مؤشرات: تصنيف سهولة ممارسة الأعمال، مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2020–2024.

2. تحليل سلاسل زمنية مقارنة:

تم استخدام الجداول الزمنية والمقارنة التحليلية بين الدول الثلاث (السعودية، الإمارات، مصر) لرصد التغيرات في بيئة الاستثمار وربطها بالتحولات السياسية والاقتصادية في كل دولة.

3. التحليل الجدولي والنصي:

تم تنظيم البيانات الكمية في جداول زمنية لعرضها بصورة مبسطة، يعقبها تحليل وصفي يربط البيانات بسياقها السياسي والاقتصادي، مما يتيح استنتاج دقيق للعوامل المؤثرة.

4. المقابلات شبه المهيكلة:

أجريت مقابلات مع (10) من الخبراء والمختصين في مجالات الاقتصاد والسياسات العامة من الدول الثلاث، باستخدام أسئلة مفتوحة تتيح لهم التعبير بحرية عن رؤيتهم تجاه فاعلية الإصلاحات وتحديات الاستثمار.

5. الاستبيان الإلكتروني:

تم تصميم وتوزيع استبيان إلكتروني مكوّن من (20) سؤالاً على عينة من (150) مشاركًا من المستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى موظفين في قطاعات حكومية وخاصة، بهدف استكشاف آرائهم حول الإصلاحات الاقتصادية والبيئة التنظيمية للاستثمار.

6. المراجع الأكاديمية والتقارير الوطنية:

تم الرجوع إلى دراسات أكاديمية سابقة ذات صلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى خطط التنمية ورؤية الدول المستقبلية مثل رؤية السعودية 2030، ورؤية الإمارات 2071، واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية التي ساهمت في تحليل البيانات الكمية واستخلاص العلاقات والاتجاهات بين المتغيرات قيد الدراسة. وقد شملت الأساليب المستخدمة ما يلي:

الإحصاءات الوصفية:

استخدمت لعرض المتوسطات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية، مما ساعد على وصف خصائص العينة وتوزيع الإجابات على أسئلة الاستبيان.

تحليل التباين الزمني :(Trend Analysis)

تم تحليل سلاسل زمنية لمؤشرات الاستثمار والشفافية وتصنيف سهولة الأعمال خلال الفترة من 2020 إلى 2024، بهدف قياس التطورات السنوية والفروقات بين الدول محل الدراسة.

التحليل المقارن :Cross-Country Comparison

تم إجراء مقارنة كمية ونوعية بين بيانات الدول الثلاث (السعودية، الإمارات، مصر) لفهم الاختلافات في مسارات الإصلاح وتأثيراتها على بيئة الاستثمار.

تحليل المحتوى :(Content Analysis)

استُخدم لتحليل المقابلات المفتوحة مع الخبراء، حيث تم ترميز الإجابات واستخلاص المحاور المتكررة بهدف دمج الرؤى النوعية مع النتائج الكمية.

اختبار الصدق والثبات:

تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في الاقتصاد والإدارة، كما تم قياس ثباته باستخدام معامل كرونباخ ألفا ((Cronbach's Alpha، وقد بلغت قيمته 0.87 مما يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي لأداة الاستبانة

.الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على العلاقة بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي من جهة، وتأثيرها على بيئة الأعمال والاستثمار من جهة أخرى، دون التوسع في الجوانب الاجتماعية أو الثقافية.

الحدود المكانية:

تنحصر الدراسة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المدن ذات الكثافة الاقتصادية المرتفعة مثل الرياض، جدة، والمنطقة الشرقية.

الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة من عام 2016 (بداية تنفيذ رؤية السعودية 2030) حتى عام 2024، وهي فترة تشهد تغيرات جوهرية في السياسات العامة والمناخ الاستثماري.

الإطار النظري:

يعتمد هذا الإطار على مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تفسر العلاقة بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي من جهة، وبين بيئة الأعمال والاستثمار من جهة أخرى. وسيتناول الإطار النظري المحاور الآتية:

أولًا: مفهوم التحول السياسي:

التحول السياسي هو مصطلح يشير إلى مجموعة من التغيرات الجوهرية التي تطرأ على النظام السياسي في دولة ما، وتؤثر في بنيته، ووظائفه، وآلياته، وأدواره. يشمل هذا التحول إعادة هيكلة مؤسسات الحكم، وتطوير أنظمة صنع القرار، وتحسين الأداء السياسي من خلال تعزيز المشاركة، الشفافية، والمساءلة. ويأتي هذا التحول غالبًا في سياق سعي الدول لتحديث هياكلها السياسية والاقتصادية، ومواكبة التغيرات الداخلية والخارجية.

التحول السياسي يشير إلى التغيرات التي تطرأ على النظام السياسي في دولة ما، سواء من خلال تعديل السياسات، إصلاح مؤسسات الحكم، تعزيز الشفافية والمساءلة، أو تطوير أنظمة الحوكمة. ويُعد التحول السياسي عاملاً محوريًا في تحسين بيئة الاستثمار، خاصة إذا ارتبط بتقليص الفساد، تحسين جودة التشريعات، وتوسيع المشاركة المؤسسية .(Diamond, 2019)

يشير التحول السياسي إلى عملية التغيير الجذري أو التدريجي التي تحدث في البنية السياسية لنظام معين، سواء من حيث توزيع السلطة، أو طبيعة المؤسسات، أو الأطر القانونية الحاكمة، أو السياسات العامة المتبعة. ويأخذ التحول السياسي أشكالاً متعددة، منها الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، أو إصلاحات داخل النظام القائم تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية، والشفافية، والمساءلة. ويُعد التحول السياسي أحد العوامل المحورية التي تؤثر على بيئة الأعمال والاستثمار، إذ يخلق مناخاً مؤسسياً أكثر استقراراً وتوقعاً، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية .(Huntington, 1991)

يرى هنتنغتون (Huntington, 1991) أن التحول السياسي يمثل انتقالًا من نمط تقليدي في الحكم إلى نمط أكثر حداثة من خلال بناء مؤسسات سياسية قادرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل ذلك التحول من الحكم الفردي إلى المؤسسي، ومن اتخاذ القرار الانفرادي إلى الشورى أو التشاور، ومن غياب الحوكمة إلى نظام رقابي شفاف وفعال.

من جهة أخرى، يشير لاري دايموند (Diamond, 2019) إلى أن التحول السياسي لا يعني فقط الانتقال إلى الديمقراطية كما في الأدبيات الغربية، بل يتضمن إصلاحات جوهرية في نظام الحكم لتعزيز الكفاءة والعدالة وسيادة القانون، حتى في الدول التي لا تعتمد النمط الليبرالي الغربي بشكل كامل.

وفي سياق الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية، يرتبط التحول السياسي غالباً بتعزيز دور المؤسسات، وتطوير التشريعات، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وهي عناصر تسهم في تحسين الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة .(Fukuyama, 2013)كما يتقاطع التحول السياسي مع الإصلاحات الاقتصادية، حيث يعمل كلاهما بشكل تكاملي لإعادة هيكلة الدولة وتنشيط قدراتها التنافسية. ومن هذا المنطلق، فإن فهم التحول السياسي لا يقتصر على الجانب السياسي البحت، بل يتسع ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تُحدث تغييراً في علاقة الدولة بالمجتمع والسوق (عبد الله، 2018).

وقد بدأت المملكة العربية السعودية منذ عام 2016، مع إطلاق رؤية السعودية 2030، في تنفيذ إصلاحات سياسية وإدارية تشمل:

1. إعادة هيكلة الوزارات والهيئات.
2. سن قوانين لحوكمة الشركات وحماية المستثمر.
3. دعم الشفافية ومكافحة الفساد من خلال "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)".

ثانيًا: مفهوم الانفتاح الاقتصادي:

الانفتاح الاقتصادي يُقصد به تبني سياسات تشجع على التجارة الحرة، الخصخصة، جذب الاستثمار الأجنبي، وتحرير الأسواق المحلية، مع تقليل القيود الجمركية والتنظيمية (Rodrik, 2008)

الانفتاح الاقتصادي هو مصطلح يشير إلى السياسات والإجراءات التي تتبناها الدولة لتقليل القيود على التجارة والاستثمار والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويشمل هذا الانفتاح تحرير التجارة الخارجية، تخفيض الرسوم الجمركية، إزالة الحواجز غير الجمركية، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والانخراط في الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية .(Bhagwati, 2004)ويُعد الانفتاح الاقتصادي عاملاً رئيسيًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الكفاءة الإنتاجية، نقل التكنولوجيا، وزيادة فرص العمل.

الانفتاح الاقتصادي من المفاهيم المحورية في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، ويشير إلى السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول لتحرير اقتصادها من القيود المفروضة على حركة التجارة ورؤوس الأموال، من أجل تحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي. ويشمل الانفتاح الاقتصادي عادة تحرير التجارة الخارجية، جذب الاستثمارات الأجنبية، خصخصة المؤسسات العامة، وتحرير سوق العمل ورأس المال. (Rodrik, 2001)

وقد أصبح هذا المفهوم ركيزة أساسية في الخطط التنموية، خصوصًا في الدول النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية. ويُنظر إلى الانفتاح الاقتصادي على أنه محفّز رئيسي للنمو، وزيادة الكفاءة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال تكامل الأسواق وزيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل والخبرات الدولية .(Krugman & Obstfeld, 2009)

أبعاد الانفتاح الاقتصادي:

يتكون الانفتاح الاقتصادي من عدة أبعاد رئيسية، منها:

1. **تحرير التجارة:** ويشمل خفض الرسوم الجمركية، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وإزالة القيود غير الجمركية، مما يسمح بانسياب السلع والخدمات عبر الحدود. ويُعد هذا البُعد أحد أبرز مؤشرات الانفتاح، ويُقاس عادة بنسبة التجارة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. **تحرير تدفقات رأس المال:** حيث تُفتح الأسواق المحلية أمام رؤوس الأموال الأجنبية سواء في شكل استثمارات مباشرة (FDI) أو غير مباشرة (استثمار في الأوراق المالية)، وهو ما يعزز من فرص التمويل والنمو.
3. **تحسين بيئة الأعمال:** من خلال سن قوانين تحفز الاستثمار، وضمان حماية الملكية الفكرية، وتحقيق الشفافية، ومكافحة الفساد. ويُعد هذا الجانب حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4. الخصخصة: وهي تحويل ملكية وإدارة بعض القطاعات الاقتصادية من الدولة إلى القطاع الخاص، بهدف تحسين الكفاءة وتقليل الأعباء على الميزانية العامة.

الانفتاح الاقتصادي في السياق السعودي:

في السياق السعودي، جاء الانفتاح الاقتصادي كجزء من رؤية المملكة 2030، حيث سعت الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل بيئة الأعمال. وقد ساعد هذا الانفتاح على رفع تصنيف المملكة في تقارير سهولة ممارسة الأعمال، وجذب عدد متزايد من الشركات العالمية .(IMF, 2022) كما أن الانفتاح الاقتصادي يتطلب إصلاحات هيكلية مثل تعزيز الشفافية، وتطوير الأنظمة القانونية، وتحسين البنية التحتية، مما يجعله مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالإصلاح المؤسسي والتحول السياسي .(Rodrik, 2011) وتؤدي هذه السياسات إلى زيادة التنافسية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال.

يشمل الانفتاح الاقتصادي في السياق السعودي،:

- إطلاق مشاريع كبرى مثل نيوم والقدية والبحر الأحمر.
- إصدار أنظمة جديدة للاستثمار الأجنبي.
- التوسع في الشراكات الدولية ونقل التكنولوجيا.
- فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار مثل السياحة والترفيه.

فمنذ إعلان رؤية السعودية 2030، تبنّت المملكة نهجًا واضحًا نحو الانفتاح الاقتصادي من خلال تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. وقد شملت هذه التوجهات:

- فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار مثل السياحة، الترفيه، والتقنية.
- تسهيل دخول الشركات الأجنبية وتملكها بنسبة 100% في بعض القطاعات.
- تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية دولية.
- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، مثل مشروع "نيوم" و"البحر الأحمر".

وقد انعكس هذا الانفتاح في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20% خلال عام 2023 مقارنة بـ2022، بحسب تقرير وزارة الاستثمار السعودية .(MISA, 2023)

فوائد الانفتاح الاقتصادي:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الانفتاح يؤدي إلى مجموعة من الفوائد، منها:

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** عبر زيادة الطلب على الإنتاج المحلي، وتحسين الكفاءة، وتشجيع التنافسية.
- **نقل التكنولوجيا:** حيث تُسهم الاستثمارات الأجنبية في إدخال تقنيات جديدة، وتحسين المهارات البشرية.
- **خلق فرص عمل:** نتيجة التوسع في الأنشطة الاقتصادية، وخاصة في القطاعات غير النفطية.
- **تحسين كفاءة السوق:** من خلال تعزيز الشفافية، وتقليص الاحتكار، وتطوير الخدمات المالية.

إلا أن بعض الاقتصاديين، مثل داني رودريك (Rodrik, 2001)، يُشيرون إلى أن الانفتاح غير المنضبط قد يؤدي إلى تقلبات اقتصادية حادة، ويزيد من اعتماد الدول على التدفقات الرأسمالية الخارجية، ما قد يعرضها للأزمات المالية إذا لم تكن لديها مؤسسات اقتصادية قوية.

الانفتاح الاقتصادي والاستثمار:

تشكل بيئة الانفتاح الاقتصادي عامل جذب رئيسي للاستثمار، إذ تفضّل الشركات العالمية الدخول إلى أسواق تتمتع بحرية اقتصادية، وبنية تنظيمية واضحة. وتؤكد تقارير البنك الدولي ((World Bank, 2020) أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الانفتاح الاقتصادي وتحسن ترتيب الدول في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، وهو ما ينعكس إيجابًا على جاذبية الدولة للاستثمار المحلي والأجنبي.

وتُعد السعودية من أبرز النماذج الإقليمية في هذا السياق، حيث ارتفع ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى المرتبة 36 عالميًا في 2022، مدفوعة بإصلاحات تنظيمية واقتصادية واسعة النطاق (.World Economic Forum, 2022)

ويلاحظ أن الانفتاح الاقتصادي هو عملية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاندماج العالمي وتحسين الأداء الاقتصادي المحلي من خلال تحرير التجارة، وجذب الاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال. وفي السياق السعودي، يمثل هذا الانفتاح حجر الزاوية في التحول الاقتصادي الوطني الجاري في إطار رؤية 2030، والذي يستهدف تحويل المملكة إلى مركز اقتصادي إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار ومرتبط بالأسواق الدولية.

ثالثًا: بيئة الأعمال والاستثمار:

تشير بيئة الأعمال إلى مجمل العوامل القانونية والتنظيمية والاقتصادية التي تؤثر على قدرة الشركات على العمل والنمو. وتشمل هذه البيئة:

- القوانين التجارية والضريبية.
- الإجراءات الإدارية لتأسيس الشركات.

- نظام القضاء التجاري.
- الوصول إلى التمويل، والبنية التحتية، ومدى استقرار السوق.(World Bank, 2020)
- كلما كانت هذه البيئة أكثر شفافية وكفاءة، ازدادت جاذبية الدولة للمستثمرين المحليين والأجانب.

رابعًا: العلاقة بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي وبيئة الأعمال:

ترتكز العلاقة بين المتغيرات الثلاثة على نظريات الاقتصاد المؤسسي ونظرية الحوكمة الرشيدة:

تؤكد نظرية الحوكمة (Governance Theory) أن تحسين جودة الحكم السياسي يؤدي إلى تقوية المؤسسات الاقتصادية، مما يخلق بيئة أعمال أكثر استقرارًا وجاذبية. (Kaufmann et al., 2010)

وتُشير نظرية الجذب الاستثماري (Investment Climate Theory) إلى أن الانفتاح الاقتصادي وحده لا يكفي ما لم يصاحبه استقرار سياسي، وأطر قانونية شفافة، ومؤسسات قادرة على تنفيذ القوانين. North, (1990)

في حالة المملكة، فإن التوازي بين التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي جعلها ترتفع في مؤشرات مثل:

- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال،
- مؤشر التنافسية العالمي،
- مؤشر الشفافية،
- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. (FDI)

خامسًا: النموذج النظري المقترح

بناءً على ما سبق، يقترح الباحث النموذج النظري التالي:

التحول السياسي + الانفتاح الاقتصادي تحسين بيئة الأعمال زيادة جاذبية الاستثمار

ويرتكز هذا النموذج على فكرة أن التحولات السياسية والإدارية تعزز ثقة المستثمر، بينما الانفتاح الاقتصادي يفتح فرصًا جديدة للنمو، ويؤدي كلاهما إلى تحسين المناخ الاستثماري داخل الدولة.

بيئة الأعمال والعوامل المؤثرة فيها:

تُعد بيئة الأعمال إطارًا شاملًا يشمل كافة الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على قدرة المؤسسات والشركات على أداء عملياتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية. وتشكل بيئة الأعمال البيئة التي تنشأ فيها الأنشطة الاقتصادية، ويتفاعل فيها القطاع الخاص مع النظام الاقتصادي، الاجتماعي، والقانوني للدولة. ومن

ثم فإن فهم بيئة الأعمال وأبعادها المختلفة ضروري لنجاح المشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو المستدام Dess, (Lumpkin & Eisner, 2014).

مفهوم بيئة الأعمال:

تعرف بيئة الأعمال بأنها كل العوامل والمتغيرات التي تحيط بالمؤسسة وتؤثر في أدائها وقراراتها، سواء كانت عوامل داخلية مثل الموارد البشرية، الهيكل التنظيمي، والتكنولوجيا، أو عوامل خارجية مثل الاقتصاد الكلي، التشريعات الحكومية، المنافسة، والثقافة الاجتماعية (Coulter, 2013) وتُصنف بيئة الأعمال عادة إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية:

البيئة الداخلية: تشمل جميع العوامل التي يمكن للمؤسسة التحكم بها مباشرة، مثل القيادة، الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، والموارد المتاحة.

البيئة الخارجية: تشمل العوامل التي لا تخضع لسيطرة المؤسسة بشكل مباشر، وهي تنقسم بدورها إلى بيئة عامة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، قانونية) وبيئة خاصة أو تشغيلية (المنافسون، الموردون، العملاء، الوسطاء).

العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في بيئة الأعمال، وتحدد مدى جاذبية السوق ومدى نجاح أو فشل المشاريع الاستثمارية. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى:

1. العوامل الاقتصادية:

تلعب المتغيرات الاقتصادية دورًا حاسمًا في تشكيل بيئة الأعمال. من أهم هذه المتغيرات معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، أسعار الفائدة، مستوى الدخل، وسياسات المالية العامة والنقدية. على سبيل المثال، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يخلق طلبًا متزايدًا على السلع والخدمات، ما يشجع الاستثمارات. أما التضخم المرتفع فإنه قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتقليل القدرة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي يؤثر سلبًا على أداء الأعمال .(Samuelson & Nordhaus, 2010)

2. العوامل السياسية والقانونية:

تُعد الاستقرار السياسي من أهم شروط بيئة أعمال ناجحة، حيث أن عدم الاستقرار يخلق حالة من عدم اليقين تؤثر في قرارات المستثمرين. إلى جانب ذلك، تلعب التشريعات والقوانين دورًا حيويًا في تنظيم الأعمال وحماية حقوق المستثمرين، مثل قوانين الاستثمار، حماية الملكية الفكرية، قوانين الضرائب، وقوانين العمل

.(North, 1990) فوجود إطار قانوني واضح وشفاف يعزز من ثقة المستثمرين ويشجع على الدخول إلى الأسواق.

3. العوامل الاجتماعية والثقافية:

البيئة الاجتماعية والثقافية تؤثر بشكل غير مباشر على الأعمال من خلال العادات، القيم، والتقاليد السائدة في المجتمع. ففهم هذه العوامل يساعد الشركات على تصميم منتجاتها وخدماتها بما يتناسب مع حاجات وتفضيلات المستهلكين المحليين، مما يعزز من فرص النجاح ((Hofstede, 2001 كما تؤثر القيم الاجتماعية على طبيعة سلوك العاملين وأسلوب الإدارة داخل المؤسسات.

4. العوامل التكنولوجية:

تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في تطوير بيئة الأعمال، فهي تؤثر على طرق الإنتاج، جودة المنتجات، وكفاءة الخدمات. ويعتمد نجاح العديد من الشركات على مدى قدرتها على تبني التكنولوجيا الحديثة، مثل الأتمتة، التجارة الإلكترونية، والحلول الرقمية .(Porter, 1985) كما أن الابتكار التكنولوجي يفتح آفاقًا جديدة للأعمال ويوفر فرص تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

5. العوامل البيئية والطبيعية:

تؤثر الظروف البيئية، مثل توافر الموارد الطبيعية، المناخ، والتغيرات البيئية، في طبيعة الصناعات والمشروعات التي يمكن إقامتها في منطقة معينة. كما أن الوعي البيئي المتزايد دفع العديد من الدول والشركات إلى تبني سياسات إنتاج صديقة للبيئة، ما شكل بدوره عاملاً مؤثرًا في بيئة الأعمال. Esty & Winston, (2009)

6. العوامل التنافسية:

المنافسة في السوق تشكل أحد أبرز عوامل البيئة التشغيلية التي تؤثر على الشركات. فوجود منافسين أقوياء يجبر الشركات على تحسين منتجاتها، خفض الأسعار، وابتكار استراتيجيات تسويقية فعالة للحفاظ على حصتها السوقية. وتختلف طبيعة المنافسة حسب عدد المنافسين، حجمهم، ونوع المنتجات أو الخدمات المقدمة .(Porter, 1980)

7. العوامل المالية:

توفر التمويل والسيولة المالية يشكلان عاملين أساسيين لاستمرارية ونمو الأعمال. إذ أن سهولة الحصول على قروض واستثمارات تسهل عمليات التوسع وتطوير المشاريع. وفي المقابل، ضعف البنية المالية يمكن أن يقيد قدرات الشركة على المنافسة والاستمرارية (Brealey, Myers, & Allen, 2011).

أهمية فهم بيئة الأعمال:

الوعي بعوامل بيئة الأعمال وتمييز الفرص والتحديات فيها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صياغة استراتيجيات ناجحة للمشاريع، وتجنب المخاطر المحتملة. كما أن فهم هذه البيئة يمكن الشركات من التكيف مع المتغيرات السريعة، والاستجابة لمتطلبات الأسواق والعملاء بكفاءة. وهذا أمر حيوي خاصة في الدول التي تشهد تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة مثل المملكة العربية السعودية. (Al-Saleh, 2019)

نظريات الاستثمار المباشر وغير المباشر:

يُعتبر الاستثمار أحد أهم الوسائل التي تستخدمها الدول والشركات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، ويتخذ شكلين رئيسيين هما: الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر. ولكل منهما نظريات وأسس تحليلية تساعد في فهم دوافعه، آثاره، والعوامل المؤثرة فيه.

الاستثمار المباشر:

الاستثمار المباشر (Foreign Direct Investment – FDI) يشير إلى عملية دخول شركة أو مستثمر أجنبي إلى سوق دولة أخرى بهدف إقامة مشاريع إنتاجية أو تشغيلية، أو الاستحواذ على حصص في شركات محلية مع نية التحكم في إدارة الأعمال (.(Dunning, 1988ويتميز الاستثمار المباشر بطابعه طويل الأجل وارتباطه بالسيطرة الإدارية والتمويل الفعلي، مما يجعله مختلفًا عن الاستثمار غير المباشر الذي لا يمنح المستثمر نفس الدرجة من التحكم.

تُفسر نظريات الاستثمار المباشر عدة جوانب رئيسة، من أهمها:

نظرية الملكية والموقع والتكامل (OLI Framework): وضعها جون دانينغ ((Dunning, 1988، وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار المباشر يحدث عندما تتوفر ثلاث شروط أساسية: ميزة الملكية (Ownership advantages) التي تمنح المستثمر ميزة تنافسية، ميزة الموقع ((Location advantages التي تجعل الدولة المضيفة جذابة للاستثمار، وميزة التكامل (Internalization (advantages التي تبرر قيام الشركة بالتحكم في عملياتها بدلاً من التعاقد الخارجي.

نظرية دورة حياة المنتج: تفترض هذه النظرية أن الاستثمار المباشر ينشأ نتيجة لانتشار مراحل تطور المنتج، حيث تبدأ الشركات بالإنتاج في بلدها الأصلي، ثم مع نضوج المنتج وتوسع السوق تنتقل للاستثمار المباشر في دول أخرى لتقليل التكاليف والاستفادة من الأسواق الجديدة .(Vernon, 1966)

نظرية التنافسية الدولية: تركز على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استغلال ميزة التكاليف، التكنولوجيا، والموارد في دول مختلفة لتعزيز موقعها التنافسي العالمي .(Hymer, 1976)

الاستثمار غير المباشر:

الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية (Portfolio Investment) يشير إلى شراء الأسهم أو السندات في سوق دولة أجنبية دون نية السيطرة أو الإدارة المباشرة للشركة المستثمرة فيها. وهو استثمار ذو طابع أكثر سيولة وأقل ارتباطًا بالتحكم طويل الأجل (.(Markusen, 2002

تفسر نظريات الاستثمار غير المباشر عدة عوامل، منها:

نظرية التدفقات المالية الدولية: تفترض هذه النظرية أن الاستثمار غير المباشر يحدث نتيجة لتباين معدلات العائد والمخاطر بين الدول، حيث يسعى المستثمرون إلى تنويع محافظهم الاستثمارية لزيادة العوائد وتقليل المخاطر .(Obstfeld & Rogoff, 1996)

نظرية الأسواق المالية الدولية: تركز على كيفية تأثير أسعار الفائدة، السياسات النقدية، والاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار غير المباشر، معتبرة أن هذه الاستثمارات تستجيب بسرعة للتغيرات الاقتصادية والسياسية مقارنة بالاستثمار المباشر.

نظرية الإشارات والأسواق: تشير إلى أن المستثمرين يستخدمون المؤشرات الاقتصادية والسياسية لإصدار إشارات حول جدوى الاستثمار في أسواق معينة، مما يؤثر على تدفق الاستثمار غير المباشر Shleifer & (Vishny, 1997).

الفرق بين الاستثمار المباشر وغير المباشر:

يتميز الاستثمار المباشر بارتباطه الوثيق بإدارة الأصول والمشاركة الفعالة في السوق المضيف، مما يجعله أقل سيولة وأكثر تعرضًا للمخاطر التشغيلية والسياسية، لكنه يوفر فرصًا أكبر لتحقيق عوائد طويلة الأجل. بينما يتميز الاستثمار غير المباشر بسهولة الدخول والخروج من الأسواق، ومرونته العالية، لكنه أقل قدرة على التأثير في القرارات الإدارية للشركات المستثمرة (.(Graham, 2000

أهمية فهم نظريات الاستثمار:

تساعد نظريات الاستثمار المباشر وغير المباشر صانعي القرار في الدول والمستثمرين على تقييم الفوائد والمخاطر المتعلقة بكل نوع من الاستثمار، وتطوير السياسات التي تشجع جذب الاستثمار الأجنبي بما يتناسب مع الأهداف التنموية للدولة. وفي السياق السعودي، شهدت السياسات الاستثمارية تطورًا كبيرًا ضمن رؤية 2030 لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار المباشر وغير المباشر على حد سواء. (MISA, 2023)

تجربة المملكة العربية السعودية في مجال الاستثمار ضمن رؤية 2030:

أطلقت المملكة العربية السعودية "رؤية 2030" في أبريل 2016 بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، كخارطة طريق استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. وتشكل بيئة الاستثمار أحد الأعمدة الأساسية لهذه الرؤية، إذ تسعى المملكة إلى خلق مناخ استثماري جاذب يواكب التغيرات العالمية، ويستفيد من الإمكانات الطبيعية والبشرية الفريدة للمملكة .(Vision 2030, 2016)

التحولات في بيئة الاستثمار:

شهدت السعودية تحولات هيكلية ومؤسسية كبيرة في سبيل تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. وتم تأسيس وزارة الاستثمار (MISA) لتكون الجهة المعنية بتيسير الإجراءات الاستثمارية، وتقديم التسهيلات للمستثمرين. كما تم تعديل العديد من الأنظمة القانونية مثل نظام الشركات، وأنظمة التملك الأجنبي، لتصبح أكثر مرونة وشفافية .(MISA, 2023)

واحدة من التجارب الرائدة في هذا السياق كانت التحول الرقمي في الإجراءات الحكومية، حيث تم تدشين بوابة "استثمر في السعودية" التي توفر للمستثمرين خدمات إلكترونية شاملة تتعلق بالتراخيص، والموافقات، ومتابعة الطلبات، ما قلل من البيروقراطية بشكل ملحوظ. كما تم إطلاق مبادرات نوعية مثل "رخصة الاستثمار الفوري" التي تُصدر في دقائق معدودة عبر الإنترنت.

التجارب العملية في جذب الاستثمار الأجنبي:

تمكنت المملكة من استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة وصلت قيمتها إلى أكثر من 30 مليار ريال سعودي خلال عام 2023 فقط، مقارنة بـ5.3 مليارات ريال في عام 2016، ما يعكس نجاح الجهود المبذولة (.(SAMA, 2023ومن أبرز التجارب العملية في هذا المجال مشروع "نيوم"، وهو مدينة ذكية مستقبلية باستثمارات تزيد عن 500 مليار دولار، تهدف إلى جذب المستثمرين في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، السياحة، والتقنيات الحيوية .(NEOM, 2023)

كما شهدت العاصمة الرياض تطورًا لافتًا في استضافة المقرات الإقليمية للشركات العالمية، حيث أعلنت أكثر من 180 شركة متعددة الجنسيات نيتها نقل مراكزها الإقليمية إلى السعودية بحلول عام 2024، في ظل الحوافز المقدمة مثل الإعفاءات الضريبية والتراخيص الخاصة (Asharq Al-Awsat, 2023).

دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة:

رؤية 2030 لم تقتصر على جذب الاستثمارات الأجنبية، بل أولت اهتمامًا خاصًا بتحفيز الاستثمارات المحلية من خلال دعم ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs). وتم إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، التي أطلقت حزم تمويلية، ومساحات عمل مشتركة، وبرامج لتطوير القدرات الإدارية والفنية. ووفقًا لتقرير "منشآت"، فإن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ارتفعت إلى 28% عام 2023 مقارنة بـ20% عند إطلاق الرؤية (Monsha'at, 2023).

إصلاحات تشريعية ومالية لتعزيز ثقة المستثمرين:

ضمن سياق الإصلاحات، أطلقت الحكومة برنامج "التخصيص" الذي يتيح للقطاع الخاص المشاركة في مشاريع كانت حكرًا على القطاع العام، مثل الموانئ، التعليم، والصحة. وتم إصدار نظام التخصيص الجديد عام 2021 الذي يوفر إطارًا قانونيًا شفافًا لهذه العمليات (National Center for Privatization, 2021). كذلك، أُدخلت إصلاحات في النظام الضريبي لزيادة التنافسية، مثل تقليل رسوم الجمارك على بعض السلع وتسهيل إجراءات تحويل الأرباح للمستثمرين الأجانب. وتعمل المملكة كذلك على تحسين ترتيبها في مؤشرات التنافسية العالمية، حيث صعدت في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي من المرتبة 92 في 2016 إلى المرتبة 62 في 2020 ((World Bank, 2020، مع توقعات بمزيد من التقدم مستقبلاً.

التحديات الراهنة في بيئة الاستثمار السعودية خلال عام 2025:

رغم الإنجازات الملموسة التي حققتها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، لا تزال هناك تحديات قائمة تواجه بيئة الاستثمار، خاصة مع دخول عام 2025، وهو عام يُعد محوريًا في مسار تنفيذ العديد من مستهدفات الرؤية. وتشمل هذه التحديات عدة جوانب رئيسة:

أولًا: التحديات الإدارية والتنفيذية:

لا تزال بعض الجهات الحكومية تعاني من تفاوت في مستوى الكفاءة الإدارية والقدرات التنفيذية، مما يؤدي إلى تباين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين بين المناطق. فعلى الرغم من وجود منصات رقمية متطورة،

مثل "استثمر في السعودية"، إلا أن التكامل الرقمي بين الجهات لا يزال غير مكتمل بالكامل، مما يسبب أحيانًا تأخيرات في الإجراءات أو تكرار المتطلبات .(MISA, 2025)

ثانيًا: التحديات المتعلقة بسوق العمل

في عام 2025، يستمر تحدي نقص الكفاءات الوطنية المؤهلة في بعض القطاعات الاستثمارية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، والتقنيات المالية. وعلى الرغم من إطلاق برامج تدريب وتأهيل كبرى مثل "برنامج تنمية القدرات البشرية"، إلا أن فجوة المهارات بين العرض والطلب لا تزال قائمة، مما يدفع بعض الشركات الأجنبية إلى التردد في التوسع أو التوطين الكامل .(HRSD, 2025)

ثالثًا: التحديات الاقتصادية العالمية والتمويل:

تأثرت بيئة الاستثمار أيضًا بالتقلبات العالمية في أسعار الطاقة وأسواق المال، خصوصًا بعد تداعيات الصراعات الجيوسياسية في أوروبا والشرق الأوسط، والتي أدت إلى زيادة تكلفة التمويل وتباطؤ بعض الاستثمارات الخاصة. وبالرغم من صمود الاقتصاد السعودي نسبيًا، إلا أن المشاريع الكبرى مثل "ذا لاين" و"نيوم" تواجه تحديات تمويلية تتطلب تنويع مصادر التمويل وضمان استدامته (.(IMF, 2025

رابعًا: التحديات التشريعية والتنظيمية:

ورغم التقدم الكبير في تطوير الأنظمة، إلا أن بعض المستثمرين يشتكون من غموض بعض الأنظمة أو تغيرها المفاجئ دون فترات انتقالية كافية، خصوصًا ما يتعلق بتنظيمات التوطين أو تغير الرسوم الحكومية. هذه العوامل قد تخلق حالة من الحذر في بعض القطاعات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، وتقلل من جاذبية السوق في الأجل القصير .(OECD, 2024)

خامسًا: التوزيع الجغرافي غير المتوازن للاستثمارات:

بحلول 2025، يُلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية والمحلية لا تزال متركزة في الرياض والمنطقة الشرقية، بينما لا تزال بعض المناطق الأخرى مثل الحدود الشمالية أو جازان تعاني من ضعف في جذب الاستثمارات، نتيجة محدودية البنية التحتية أو نقص الحوافز الإقليمية، ما قد يُكرّس فجوة اقتصادية داخلية إذا لم يتم تداركه بسياسات استثمارية موجهة للمناطق الأقل نموًا .(GASTAT, 2025)

سادسًا: التحديات البيئية والتنموية:

مع تسارع تنفيذ المشاريع العملاقة، برزت تحديات تتعلق بـ الاستدامة البيئية، خصوصًا في المشاريع الساحلية أو القريبة من المحميات الطبيعية. وتطالب جهات بيئية محلية ودولية بوضع معايير صارمة لحماية الموارد الطبيعية، وهو ما يفرض على المستثمرين التزامات إضافية قد تؤثر على دراسات الجدوى والعائد المتوقع (UNEP, 2024).

الاستجابة الاستراتيجية:

رغم هذه التحديات، فإن استجابة المملكة كانت مرنة إلى حد كبير، حيث أطلقت خطة تحديث استراتيجية الرؤية لعام 2025 التي تعيد توجيه بعض المسارات الاستثمارية وتمنح الأولوية لتحسين التشريعات، تعزيز الشفافية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق والقطاعات الواعدة. كما تواصل الحكومة تحديث أنظمة الضرائب والتوظيف وتحسين الخدمات اللوجستية لضمان التنافسية المستدامة.

لذلك تشير تجربة السعودية في إطار رؤية 2030 إلى تحول استراتيجي عميق في بيئة الأعمال والاستثمار. فمن خلال تحديث التشريعات، وتسهيل الإجراءات، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، باتت المملكة واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط. وتمثل هذه التجربة نموذجًا رائدًا يُحتذى به للدول الساعية إلى التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد القائم على التنوع والاستدامة.

التحولات السياسية في دول الخليج: بين الاستمرارية والتغيير:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة الماضية سلسلة من التحولات السياسية التي مزجت بين الاستمرارية في النظام السياسي التقليدي، والتحديث المؤسسي التدريجي الذي أملته التغيرات الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن معظم دول الخليج لا تزال تُدار بأنظمة ملكية وراثية، إلا أن هذه الأنظمة أدخلت إصلاحات سياسية وإدارية تستجيب لمتطلبات العصر، من بينها تحديث أنظمة الحكم المحلي، وتوسيع دور المجالس الاستشارية، وتعزيز الشفافية الحكومية. (Gause, 2011)

وقد ساهمت عوامل متعددة في الدفع نحو هذه التحولات، من أبرزها الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، ما جعل الإصلاح السياسي أحد أدوات تحسين الحوكمة وتعزيز ثقة المستثمرين. كما أدّت التحولات الديموغرافية، وتزايد وعي الشباب الخليجي، إلى مطالبات بإشراك المواطنين بشكل أوسع في صنع القرار، وإن كان ذلك يحدث تدريجياً وبصيغ محدودة .(Herb, 2014)

في هذا السياق، تُعد السعودية نموذجًا بارزًا في مسار التحول السياسي، لا سيما بعد إطلاق رؤية 2030، التي صاحبتها إصلاحات مؤسسية وتشريعية واسعة، مثل إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وتحديث النظام القضائي، وتعزيز دور المرأة في الحياة العامة. وقد اعتُبرت هذه التحولات بمثابة "تحول سياسي غير معلن" يستهدف تطوير نمط الحوكمة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية والانفتاح الاقتصادي .(Al-Rasheed, 2020)

أما في الإمارات، فقد تم تعزيز النموذج الاتحادي وتفعيل المجالس الوطنية الاستشارية، مع الحفاظ على الطابع المركزي للنظام السياسي، في حين اتجهت كل من قطر والكويت إلى نماذج أكثر انفتاحاً من حيث حرية الإعلام والمشاركة السياسية، خاصة في الكويت التي تمتلك برلمانًا منتخبًا له دور تشريعي ورقابي فعّال (Ulrichsen, 2012).

رغم ذلك، لا تزال التحديات قائمة، خاصة في ظل التوازن الدقيق بين الحفاظ على الاستقرار السياسي والاستجابة لمتطلبات الإصلاح والتحديث. وتبرز هذه التحديات بشكل خاص في فترات الأزمات، مثل أزمة الخليج 2017 أو تداعيات جائحة كوفيد-19، التي أظهرت حاجة الأنظمة السياسية إلى مزيد من المرونة المؤسسية والاستباقية في اتخاذ القرار.

فإن التحولات السياسية في دول الخليج تمثل نهجًا تدريجيًا مدروسًا يراعي الخصوصية الثقافية والسياسية، ويهدف إلى مواءمة الداخل مع متغيرات الخارج، وتهيئة بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، وتحقيق الاستقرار طويل الأمد. وهذه التحولات، رغم أنها ليست جذرية في معظم الحالات، إلا أنها ذات أثر عميق في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، والدولة والاقتصاد في الخليج.

أثر الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار:

تُعد الإصلاحات الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز جاذبية الدول للمستثمرين المحليين والأجانب. وتبرز أهمية هذه الإصلاحات بوضوح في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل، مثل المملكة العربية السعودية، والتي شرعت في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الجذرية منذ عام 2016 ضمن إطار رؤية 2030، بهدف تنويع الاقتصاد وتحسين كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص .(Saudi Vision 2030, 2016)

تشمل هذه الإصلاحات تحديث الأنظمة القانونية والتشريعية، مثل إصدار نظام الشركات الجديد، ونظام الإفلاس، ونظام الامتياز التجاري، وهي قوانين تهدف إلى حماية حقوق المستثمرين، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال، وتحقيق بيئة تنافسية عادلة. كما تم إطلاق مبادرات مثل "تحسين بيئة الأعمال Doing

"Business، وتقليص عدد الإجراءات والتكاليف المرتبطة بتأسيس الشركات، مما أسهم في رفع ترتيب المملكة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي قبل توقفه عام 2020 .(World Bank, 2020)

من جانب آخر، لعبت الإصلاحات المالية دوراً كبيراً في تعزيز الشفافية وكفاءة الإنفاق العام، من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبرامج الخصخصة، وضبط الدعم، ما ساعد على إعادة هيكلة المالية العامة وتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية. وقد أتاح ذلك مساحة أوسع للإنفاق الرأسمالي على مشروعات البنية التحتية، مثل مشروع نيوم، والقدية، ومشاريع النقل والطاقة المتجددة، وهي مشاريع ضخمة تستقطب استثمارات محلية وأجنبية.

علاوة على ذلك، ركزت الإصلاحات على تحسين البيئة التشريعية والمؤسسية، من خلال إنشاء جهات مثل الهيئة العامة للاستثمار (التي أصبحت لاحقاً وزارة الاستثمار)، وهيئة السوق المالية، وغيرها، لتسهيل دخول وخروج الاستثمارات وتعزيز الحوكمة المؤسسية. كما تم فتح العديد من القطاعات أمام المستثمر الأجنبي، مثل التعليم، والصحة، والتجزئة، والعقار، دون الحاجة إلى شريك محلي Ministry of Investment, (2022).

وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية بنسبة تجاوزت 20% في بعض الأعوام بعد 2018، كما شهد السوق المحلي نمواً في عدد الشركات الجديدة، خاصة في القطاعات التقنية والناشئة .(UNCTAD, 2023)

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات قائمة مثل الروتين البيروقراطي في بعض الجهات، وضعف الكوادر المحلية المدربة في بعض القطاعات، وتقلبات البيئة الإقليمية والدولية. إلا أن الاستمرارية في تطبيق الإصلاحات، والالتزام السياسي بها، يمثلان عوامل حاسمة في ترسيخ الثقة الاستثمارية.

تجارب الإمارات ومصر في الإصلاح الاقتصادي ومناخ الاستثمار مقارنة بالسعودية:

شهدت كل من الإمارات ومصر خطوات إصلاحية مهمة بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتنويع الاقتصاد، وتمثل تجاربهما دروسًا مهمة يمكن الاستفادة منها في سياق التحولات الاقتصادية في السعودية.

في الإمارات، تمثل نموذجًا فريدًا في استغلال الموارد المالية لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط عبر إنشاء مناطق اقتصادية حرة، وتعزيز البنية التحتية، وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال قوانين مرنة تسمح بالملكية الأجنبية الكاملة في العديد من القطاعات .(Kanna, 2011) أتاح ذلك للإمارات جذب رأس المال

والاستثمارات التقنية والخدماتية بسرعة كبيرة، مع تركيز على تطوير بيئة تشريعية داعمة وفعالة. ومع ذلك، لا تزال تعتمد الإمارات على إيرادات النفط بشكل نسبي، وتواجه تحديات في تعميق التنويع الاقتصادي وتقليل الفجوات الاجتماعية.

أما مصر، فقد واجهت تحديات أكبر في الإصلاح بسبب ضخامة الاقتصاد وتعقيداته السياسية والاجتماعية. أطلقت مصر حزمة إصلاحات اقتصادية في 2016 بدعم من صندوق النقد الدولي، شملت تحرير سعر الصرف، خفض الدعم، وإصلاحات تشريعية لتحسين مناخ الأعمال .(IMF, 2018) أسفرت هذه الإجراءات عن تحسين التصنيف في مؤشرات بيئة الأعمال وجذب استثمارات جديدة، لكنها ترافقت مع صعوبات اجتماعية تمثلت في ارتفاع تكاليف المعيشة واحتجاجات ضد سياسات التقشف، مما يبرز أهمية الموازنة بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

أما السعودية، فتميزت بإطلاق رؤية 2030 التي ركزت على إصلاحات مؤسسية واسعة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية .(Al-Rasheed, 2020) تتميز السعودية بوجود موارد مالية ضخمة تتيح تمويل مشاريع استثمارية ضخمة، لكنها تواجه تحديات متعلقة بسرعة تنفيذ الإصلاحات وضرورة تطوير البيئة التشريعية والبشرية.

باختصار، تُظهر التجارب الثلاثة أهمية التوازن بين الإصلاحات الاقتصادية، الاستقرار السياسي، والاهتمام بالبعد الاجتماعي. وتبرز الحاجة لتطوير بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة كشرط أساسي لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

تحليل البيانات والمؤشرات مثل تصنيف سهولة ممارسة الأعمال، مؤشرات الشفافية، تدفقات الاستثمار الأجنبي.

جدول رقم (1)

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
الامارات	21	11	16	16	-
السعودية	94	92	92	62	-
مصر	122	120	114	114	

المصدر: مصدره: البنك الدولي (World Bank)– تقارير سنوية تنشر تقييمات لبيئة الأعمال حول العالم.

الرابط الرسمي: (doingbusiness.org)

في عام 2021، أوقف البنك الدولي تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" ((Doing Businessبسبب قضايا تتعلق بتلاعب البيانات. بدلاً من ذلك، أطلق البنك الدولي في عام 2024 تقريرًا جديدًا بعنوان " "Business Readyلتقييم بيئة الأعمال، ولكن لم تشمل النسخة الأولى من التقرير دول الخليج ومصر. من المتوقع أن تشمل النسخ المستقبلية هذه الدول.

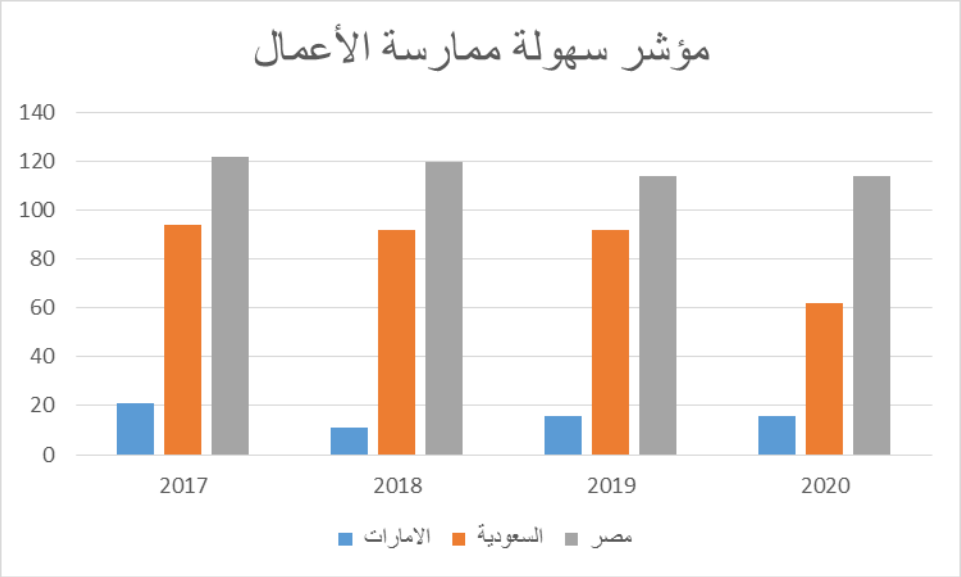

. تحليل تصنيف سهولة ممارسة الأعمال ((Doing Business

يُعد تقرير سهولة ممارسة الأعمال الذي تصدره مجموعة البنك الدولي من أهم المؤشرات التي تعكس البيئة الاستثمارية للدول. يقيس التقرير عدة عوامل منها بدء الأعمال، الحصول على التصاريح، تسجيل الملكية، حماية المستثمرين، تسوية العقود، وغيرها.

الإمارات تحتل موقعًا متقدمًا في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال عالميًا، حيث جاءت في المرتبة 16 عالميًا في تقرير 2020 .(World Bank, 2020) ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التشريعية السريعة، تسهيل تأسيس الشركات، وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر الرقمنة والتقنيات الحديثة. على سبيل المثال، أتاح التحول الرقمي في دبي إمكانية إنهاء إجراءات الترخيص في غضون أيام قليلة مقارنة بأسابيع في السابق.

السعودية حققت قفزات نوعية في التقرير نفسه، إذ تحسنت من المركز 92 في 2017 إلى المركز 47 في 2020 .(World Bank, 2020) شملت الإصلاحات تقليص زمن إجراءات تأسيس الشركات، تحديث أنظمة الإفلاس، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار الأجنبي، ما يعكس تأثير رؤية 2030 والإصلاحات السياسية المصاحبة.

مصر شهدت تقدمًا أقل نسبياً، حيث كانت في المرتبة 114 عام 2020 .World Bank, 2020بالرغم من الإصلاحات مثل تحرير سعر الصرف وتحسين التشريعات، إلا أن البيروقراطية وتعقيد الإجراءات ما زالت تشكل عقبة. توقفت مصر عن إصدار تقارير سهولة ممارسة الأعمال بعد 2020 بسبب تغييرات منهجية، لكن المؤشرات تشير إلى الحاجة لمزيد من التقدم.

جدول رقم (2)

مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد: منظمة الشفافية الدولية

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2022	2023	2024
الامارات	71	70	71	71	71	71	71	68	68
السعودية	49	49	53	53	53	53	53	59	59
مصر	32	35	35	33	33	33	33	30	30

المصدر: مؤشر مدركات الفساد :(Corruption Perceptions Index – CPI)، منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) صدر سنويًا ويقيس مستوى الفساد في القطاع العام للدول. transparency.org

يتضح من الجدول السابق ثبات نسبي بين 2017 و2022 (نحو 71 نقطة)، ثم تراجع طفيف إلى 68 نقطة في 2023 و2024. فرغم التراجع الطفيف في العامين الأخيرين، لا تزال الإمارات تحتفظ بمستوى عالٍ من الشفافية، وهو ما يعزز صورتها كمركز استثماري إقليمي موثوق.، المرتبة العالمية 2023: 21 عالميًا. كما يعد الأداء مستقر نسبيًا، مع ضرورة الانتباه للتراجع البسيط الذي قد يشير إلى تحديات تنظيمية أو قضايا جديدة تتعلق بالحوكمة.

أما المملكة العربية السعودية: فيشر الاتجاه العام الى تحسّن واضح منذ عام 2019 (من 49 إلى 59 نقطة في 2023 و2024). وان البيانات تُظهر تحسنًا ملحوظًا، وهو ما يعكس بوضوح السياسات الإصلاحية ضمن رؤية 2030، مثل تفعيل دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة).وقد صنفعت في المرتبة العالمية 2023: 51 عالميًا.

ونستنتج من ذلك التحسن المتراكم يؤكد وجود استراتيجية حقيقية لتعزيز الشفافية، وهو ما يرفع من جاذبية البيئة الاستثمارية السعودية تدريجيًا.

في حين اظهرت النتائج أن جمهورية مصر العربية حدث لديها انخفاض واضح في 2023 و2024 (من 35 نقطة في 2018–2019 إلى 30 فقط). فرغم بعض التحسن في 2018–2019، فقد تراجعت مصر في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى استمرار التحديات في الرقابة على المال العام، الشفافية التشريعية، ومكافحة تضارب المصالح وهي في المرتبة العالمية 2023: 117 عالميًا.

ويشير ذلك الى استمرار تراجع المؤشر يعكس ضعف الثقة في الجهاز الحكومي، وهو ما يشكل عائقًا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في القطاعات الحساسة مثل العقارات والطاقة.

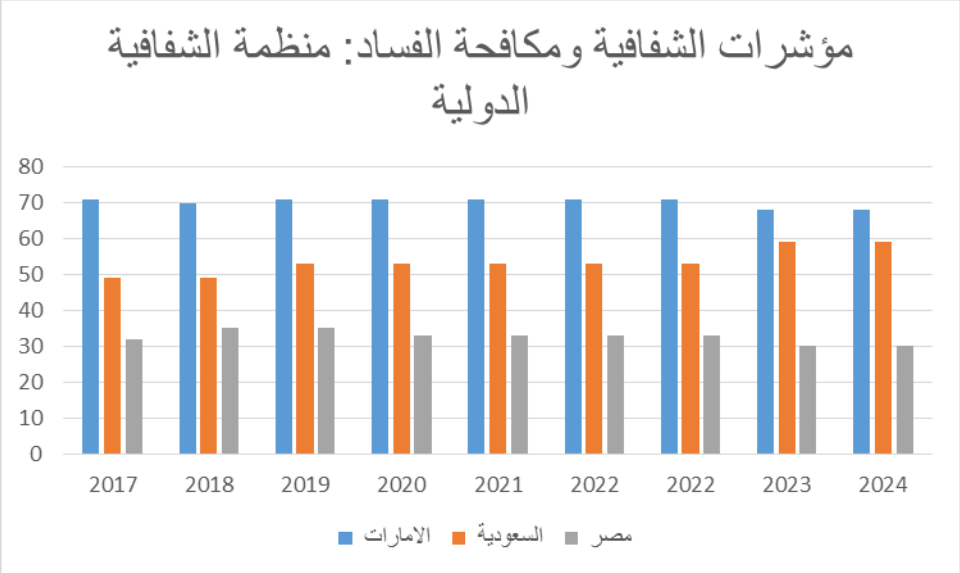

ومما سبق يتضح لنا أن الإمارات لا تزال تحتل المرتبة الأعلى من حيث الشفافية في العالم العربي رغم التراجع الطفيف، أما السعودية أظهرت تقدمًا لافتًا في المؤشر خلال 5 سنوات، مما يعكس تطورًا

ملموسًا في الحوكمة، اما مصر فهي تعاني من تراجع في الشفافية، ما يستوجب جهودًا كبيرة لتحسين ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية.

جدول رقم (3)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :(FDI)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 تقديري
الامارات	10,4	10,4	13.8	19.9	20.7	22.5B	30,7b	32b
السعودية	1.4	4.2	4.6	5.5	19.3	17B	12.3B	15b
مصر	7.4	8.1	9.0	5.9	5.1	8b	9.8B	10b

المصدر: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :(FDI)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تقارير وتقويمات سنوية حول تدفقات الاستثمار الأجنبي حول العالم، unctad.org

يتضح من خلال الجدول السابق أن الإمارات العربية المتحدة، تتجه الى نمو مستمر وملحوظ في FDI من 10.4 مليار دولار عام 2017 إلى 32 مليار دولار في 2024 (تقديري). اي : تضاعفت الاستثمارات 3 أضعاف خلال 7 سنوات. كما أن الإمارات نجحت في ترسيخ نفسها كمركز مالي ولوجستي إقليمي، مستفيدة من: قوانين ملكية أجنبية مرنة ، مناطق حرة تنافسية.وتحفيزات للمستثمرين الأجانب ضمن رؤية "الاقتصاد الجديد". اي أن الإمارات تمثل نموذجًا رائدًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتُعد الأكثر استقرارًا في هذا المؤشر إقليميًا، في حين حققت المملكة العربية السعودية : قفزة كبيرة في 2021 (من 5.5 إلى 19.3 مليار)، ثم تراجع نسبي في 2022 و2023، ثم عودة للارتفاع في 2024. و يعكس هذا النمط استجابة الأسواق لبرامج الإصلاح ضمن رؤية 2030، والتي شملت:

- فتح قطاعات جديدة مثل السياحة والترفيه.

- خصخصة أصول حكومية.
- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة.

اي رغم بعض التذبذب، إلا أن السعودية حققت قفزات استراتيجية في تدفق الاستثمارات، وتُظهر أفقًا واعدًا في 2024، مما يدل على عودة ثقة المستثمرين تدريجيًا.

في حين اثبت النتائج ان جمهورية مصر العربية تتجه نحو نمو تدريجي من 2017 حتى 2019، تراجع في 2020 و2021، ثم تعافٍ نسبي في 2022–2024.وهذا تعكس البيانات تأثر مصر بعوامل مثل:

- الأزمة الاقتصادية العالمية وكورونا.
- صعوبات بيئة الأعمال، والبيروقراطية.
- تحسن طفيف بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي وصندوق النقد الدولي.

اي ان مصر لم تستعد بعد مستويات ما قبل 2019، لكنها تظهر تحسنًا تدريجيًا، وهو مؤشر إيجابي إذا استمر التركيز على تحسين مناخ الاستثمار، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

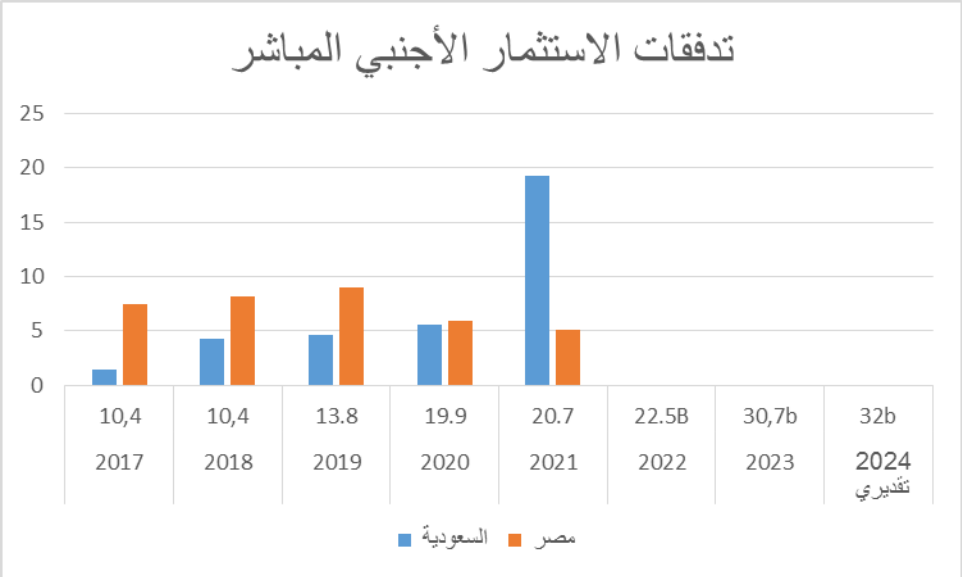

ومن خلال ماسبق يتضح ان الأداء العام في (2017–2024) FDI:

- الإمارات نمو متواصل وثابت الأفضل أداءً، بفضل بنية تنظيمية وتشريعية قوية.

- السعودية تحسن سريع مع تذبذب بسيط استجابت بفعالية لرؤية 2030 رغم بعض التحديات.
- مصر أداء متذبذب مع تعافٍ تدريجي بحاجة لتعزيز الثقة والشفافية لدفع FDI للأمام.

التحليل المقارن (2020–2025)

الإمارات العربية المتحدة:

- سهولة ممارسة الأعمال: استمرت الإمارات في تقديم بيئة أعمال مرنة، مما ساهم في جذب الاستثمارات.
- مؤشر مدركات الفساد: حافظت على درجة عالية من الشفافية، مما يعزز الثقة في بيئة الأعمال.

:FDIشهدت الإمارات زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس نجاح سياساتها الاقتصادية.

المملكة العربية السعودية:

- سهولة ممارسة الأعمال: أطلقت المملكة مبادرات لتحسين بيئة الأعمال، مثل رؤية 2030، مما ساهم في تحسين التصنيف.
- مؤشر مدركات الفساد: أظهرت المملكة تحسنًا في مكافحة الفساد، مما يعزز مناخ الاستثمار.
- :FDIرغم التحسن، شهدت المملكة انخفاضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2023، بسبب عوامل اقتصادية عالمية.

جمهورية مصر العربية:

- سهولة ممارسة الأعمال: رغم بعض الإصلاحات، لا تزال مصر تواجه تحديات في تحسين بيئة الأعمال.
- مؤشر مدركات الفساد: سجلت مصر انخفاضًا في الشفافية، مما يؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار.
- :FDIشهدت مصر تحسنًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد الاتفاقيات مع دول مثل الإمارات.
- تُظهر البيانات أن الإمارات العربية المتحدة تواصل تحقيق تقدم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. بينما تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز بيئة الأعمال من خلال الإصلاحات، تواجه تحديات اقتصادية تؤثر على تدفقات الاستثمار. أما جمهورية مصر العربية، فتحتاج إلى تعزيز الشفافية وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات.

- تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً حيوياً على مدى جذب الدولة لرؤوس الأموال الأجنبية.

الإمارات تستقطب تدفقات FDI ضخمة، حيث وصلت إلى حوالي 19 مليار دولار في 2022 (UNCTAD, 2023) ويُعزى ذلك إلى البيئة التنظيمية الجذابة، والبنية التحتية المتقدمة، والمناطق الحرة، إضافة إلى استقرار سياسي نسبي.

- السعودية شهدت زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت 17 مليار دولار في 2022، مع تحسن مؤشرات الاستثمار المباشر نتيجة إصلاحات رؤية 2030، وتحسينات بيئة الأعمال (UNCTAD, 2023)

- مصر رغم بعض التحسن، ما تزال تستقبل تدفقات أقل نسبيًا، نحو 9 مليار دولار في 2022 ,UNCTAD (2023تتأثر تدفقات الاستثمار بتحديات داخلية مثل البيروقراطية والتشريعات غير المرنة.

ربط المؤشرات بالتحولات السياسية والاقتصادية:

تظهر البيانات والمؤشرات بوضوح أن نجاح أو فشل جذب الاستثمارات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى استقرار وشفافية البيئة السياسية، ومدى فاعلية الإصلاحات الاقتصادية.

في الإمارات، أدت الاستثمارات في البنية التحتية، والاهتمام بتحسين الخدمات الحكومية، والحوكمة الرقمية، إلى خلق بيئة استثمارية متميزة. كما أن استقرار النظام السياسي، وسياساته المرنة في جذب المستثمرين الأجانب، عززت من الثقة.

السعودية أعادت بناء الثقة الاستثمارية عبر تبني إصلاحات شاملة، وتمكين القطاع الخاص، وتحسين الإطار القانوني، مع الحفاظ على استقرار سياسي قوي. كما لعبت رؤية 2030 دورًا مهمًا في خلق خارطة طريق للإصلاحات الهيكلية.

في مصر، رغم الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة، تؤثر الضغوط السياسية والاجتماعية، والتحديات التنظيمية على البيئة الاستثمارية، مما يحد من سرعة تدفق الاستثمارات الأجنبية ويؤثر على تصنيف سهولة ممارسة الأعمال.

ثامنًا: الدراسة التحليلية

تم جمع بيانات المشاركين يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم أثر التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (4)

الخصائص الديمغرافية لمجتمع البحث

البيان	الاتجاه العام / النسبة	التحليل
الجنس	-ذكر 70% انثي 30%	رغم التقدم في تمكين المرأة، لا تزال نسبة الذكور أعلى في بيئة الأعمال، خصوصًا في القطاعات الصناعية والتقليدية .ومع ذلك، هناك نمو ملحوظ لريادة الأعمال النسائية خصوصًا في التجارة والخدمات.
الجنسية	سعودي 60% غير سعودي 40%	تعكس النسبة توجهًا كبيرًا من السعوديين نحو الاستثمار بدعم من برامج" منشآت "و"كفالة"، إلى جانب استقطاب متزايد للمستثمرين الأجانب، خصوصًا من آسيا وأوروبا.
نوع النشاط	-صناعي 20% تجاري 25% خدمي 30% تقني 15% اخر 10%	الأنشطة الخدمية والتجارية تشكل النسبة الأكبر بسبب انخفاض التكلفة وسهولة التأسيس .القطاع التقني في نمو واضح بدعم من برامج التحول الرقمي، أما الصناعي فما زال يواجه بعض التحديات التنظيمية.
عدد سنوات العمل في السعودية	اقل من 3 سنوات 15%- من 3-5 سنوات 25% من 6-10سنوات 30%	تعكس هذه التوزيعات مزيجًا من المستثمرين الجدد والمخضرمين، حيث أن السوق السعودي بدأ يستقطب مستثمرين جدد بعد 2016 بسبب الإصلاحات الجاذبة.

	اكثر من 10سنوات 30%	
نوع الاستثمار	35% فردي 30% شركات محلية 20% شركات اجنبية 15% شراكة	الاستثمارات الفردية لا تزال تمثل الشريحة الأوسع خصوصًا في ريادة الأعمال، في حين أن الشراكات تعكس رغبة في تقليل المخاطر . الشركات الأجنبية استفادت من قانون الاستثمار الجديد والحوافز.

تعكس الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمشاركين في الاستبيان تنوعًا ملحوظًا في التركيبة الاستثمارية داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2016 حتى .2024 وقد أظهرت نتائج العينة أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من مجتمع المستثمرين، بنسبة تقارب70% ، وهو ما يتماشى مع الطبيعة التقليدية لبيئة الأعمال، وإن كانت مشاركة المرأة قد شهدت تطورًا ملحوظًا في ظل برامج التمكين ضمن رؤية2030 ، مما يبرر ارتفاع نسبة الإناث المشاركات إلى نحو30%

أما من حيث الجنسية، فقد أظهرت البيانات توازنًا نسبيًا، إذ بلغت نسبة السعوديين نحو 60% مقابل 40%من غير السعوديين، الأمر الذي يعكس نجاح المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب دعم المستثمرين المحليين عبر مبادرات حكومية مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)منشآت (وبرنامج كفالة.

وبالنسبة لنوع النشاط الاقتصادي، كانت الأنشطة الخدمية والتجارية الأكثر حضورًا بنسبة تجاوزت 50%من العينة، نظرًا لانخفاض عوائق الدخول إليها وسرعة دوران رأس المال فيها .بينما بدأت الأنشطة التقنية تشهد نموًا تدريجيًا مع اتساع رقعة التحول الرقمي في المملكة، خصوصًا في المدن الكبرى كـ الرياض والدمام.

وفيما يخص سنوات العمل في المملكة، فقد توزعت العينة بين مستثمرين جدد ومخضرمين، وهو ما أتاح الحصول على تقييمات متنوعة تغطي فترات ما قبل وما بعد إطلاق رؤية السعودية .2030 أما فيما يتعلق بنوع الاستثمار، فقد شكّل المستثمرون الأفراد والشركات المحلية النسبة الأكبر، ما يشير إلى استمرار سيطرة النمط

التقليدي في التملك، في حين بدأت الشركات الأجنبية والشراكات المشتركة بالظهور نتيجة التحولات في البيئة القانونية والتنظيمية، بما في ذلك التعديلات على نظام الاستثمار الأجنبي.

بناءً عليه، فإن هذا التنوع في الخلفية الديموغرافية والاقتصادية للمشاركين يُمثل قاعدة قوية لتحليل أثر التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي على بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة.

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سهولة تسجيل الشركات	4.3	0.67
الشفافية الحكومية	3.7	0.95
البيئة محفزة للاستثمار	4.3	0.67
البنية التحتية	4.0	0.66
وضوح واستقرار الضرائب	3.7	0.79
الدعم الحكومي للمستثمرين	4.0	0.71
الوصول إلى التمويل	4.0	0.67
تقليل البيروقراطية	3.8	0.89
أثر رؤية2030	4.4	0.52
تحسن مناخ الاستثمار	4.2	0.63

أظهرت النتائج الإحصائية للبيانات التي جُمعت من أفراد العينة أن هناك تقييمًا إيجابيًا عامًا لأثر التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على بيئة الأعمال، وذلك من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعشرة مؤشرات رئيسية:

أثر رؤية 2030 جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (4.4) وانحراف معياري منخفض (0.52)، مما يعكس إجماعًا قويًا بين المشاركين على أن رؤية المملكة 2030 لعبت دورًا محوريًا في تحسين بيئة الاستثمار والأعمال.

تلا ذلك كل من سهولة تسجيل الشركات والبيئة المحفزة للاستثمار بمتوسط (4.3) وانحراف معياري (0.67) لكل منهما، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في الإجراءات المؤسسية والظروف العامة التي تواجه المستثمرين، مع مستوى تباين مقبول في الآراء.

كذلك حصل كل من تحسن مناخ الاستثمار والدعم الحكومي للمستثمرين والوصول إلى التمويل على متوسطات مرتفعة نسبيًا (4.2 و4.0 و4.0 على التوالي)، ما يعكس إدراكًا عامًا بتوفر بنية تحتية داعمة ومحفزات تمويلية جيدة، رغم وجود بعض التباين الطفيف في وجهات النظر، كما يتضح من الانحرافات المعيارية (0.63 – 0.71 – 0.67).

أما البنية التحتية فقد نالت متوسطًا جيدًا (4.0) مع انحراف معياري منخفض (0.66)، مما يدل على رضا عام عن تطوير المرافق والخدمات الداعمة للاستثمار، خصوصًا في المدن الاقتصادية الكبرى مثل الرياض وجدة والمنطقة الشرقية.

في المقابل، سجّلت عبارتا الشفافية الحكومية ووضوح واستقرار الضرائب متوسطًا (3.7)، وهو ما يشير إلى وجود بعض التحديات من وجهة نظر المشاركين، ويُحتمل أن تكون هناك حاجة لتعزيز الشفافية وتوضيح الأنظمة الضريبية بشكل أكبر.

أما تقليل البيروقراطية فقد حصلت على متوسط (3.8) بانحراف معياري نسبيًا مرتفع (0.89)، ما يعكس تباينًا ملحوظًا في تقييم المشاركين، ويشير إلى أن الإجراءات الحكومية، رغم تحسنها، ما زالت تمثل عقبة لبعض الفئات، خصوصًا في قطاعات أو مناطق معينة.

تحليل النتائج:

- يتضح من النتائج أن معظم مؤشرات بيئة الأعمال والاستثمار تشهد تحسنًا ملحوظًا وفقًا لتقديرات المشاركين، خاصة فيما يتعلق برؤية 2030، وتسهيل تأسيس الشركات، وتطوير البيئة الاستثمارية بشكل عام. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المجالات التي تتطلب المزيد من التطوير، مثل تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وتوضيح النظام الضريبي.
- أن هناك تحسنًا ملحوظًا في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2016 حتى 2024، وذلك كنتيجة مباشرة للسياسات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة ضمن إطار رؤية 2030. فقد جاءت المتوسطات الحسابية لمعظم العبارات أعلى من 4، مما يعكس رضا غالبية المشاركين عن الجوانب المرتبطة بسهولة التسجيل، البنية التحتية، الدعم الحكومي، وتوفر فرص التمويل
- كما أظهرت البيانات أن المشاركين يرون أثرًا إيجابيًا واضحًا لرؤية 2030 على تحفيز الاستثمار، وهو ما يعزز الفرضية القائلة بأن التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي أسهما في تحسين مناخ الاستثمار.
- برزت بعض المؤشرات التي تدعو إلى الانتباه، حيث سجّلت الشفافية الحكومية واستقرار الضرائب قيمًا أقل نسبيًا، ما قد يشير إلى استمرار وجود تحديات تتعلق بوضوح السياسات والتغيرات التنظيمية المفاجئة. وقد يكون من المفيد لمتخذي القرار التركيز على هذه الجوانب لضمان استدامة الثقة لدى المستثمرين
- تدعم هذه النتائج التوجهات الحكومية نحو تعزيز بيئة الأعمال وجعل المملكة وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي، خاصة مع وجود مبادرات متكاملة تهدف إلى تقليل الإجراءات البيروقراطية وتسهيل مزاولة الأنشطة الاقتصادية.

جدول رقم (6)

التحديات والفرص والاستراتجيات في بيئة الاستثمار بالمملكة العربية السعودية (2025—2025)

السؤال الاول: التحديات	السؤال الثاني الفرص	تقييم رؤية 2030	اقتراحات للتحسين	الفروقات بين المدن	ملاحظات تجارب شخصية
البيروقراطية وتاخر الاجراءات	حصلت على دعم من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة وهذا ساعدني في التوسع.	قوية ومؤثرة في فتح فرص للمستثمرين.	تسريع التحول الرقمي للجهات الحكومية.	الرياض أكثر دعمًا للمستثمرين من جدة.	حصلت على دعم من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة وهذا ساعدني في التوسع.
عدم وضوح بعض االانظمة الضريبية	حسن الوصول للتمويل وبرامج الدعم.	طموحة جدًا ومبنية على أهداف واضحة.	تنظيم ورش تعريفية للمستثمرين الجدد.	. الدمام أكثر تنظيمًا، لكن جدة فيها مرونة في الإجراءات	واجهت تأخيرًا في استخراج السجل التجاري ولكن الخدمة تحسنت مؤخرًا
ارتفاع تكاليف التشغيل في بعض القطاعات	فتح السوق للاستثمار الأجنبي وتحرير بعض القيود	إيجابي جدًا، وأحدث فرقًا ملحوظًا.	تسهيل استقدام العمالة المتخصصة	. الرياض أكثر تطورًا من حيث البنية التحتية	تجربتي في الرياض كانت ممتازة من حيث سرعة التراخيص
نقص الكوادر المؤهلة في بعض المجالات	فرص التدريب والتأهيل في القطاع الخاص	. محورية في تحسين بيئة الأعمال.	تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين الجدد.	جدة تحتاج تحسينًا في الخدمات مقارنة بالرياض..	دخلت السوق السعودي كمستثمر أجنبي وشعرت بالترحيب والدعم

الروتين في بعض الجهات الحكومية.	تنوع فرص الاستثمار خارج قطاع النفط.	فتحت المجال للمنافسة والابتكار.	إنشاء مراكز موحدة لخدمة المستثمرين.	الدمام تشهد نموًا ملحوظًا في قطاع الصناعة.	تجربة تسجيل الشركة كانت أسهل مما توقعت
صعوبة الحصول على الأراضي الصناعية. .	تفعيل منصات الدعم والتمويل الإلكتروني. الصناعية	ذات تأثير مباشر على مناخ الاستثمار.	شفافية اكبر في تخصيص الاراضي والدعم	الرياض هي الأكثر جاهزية للاستثمار في التكنولوجيا.	استفدت من التمويل عبر صندوق التنمية
عدم استقرار بعض القوانين أو تعديلها دون إشعار كافٍ.	زيادة مشاركة القطاع الخاص.	خطوة استراتيجية ممتازة.	ضمان استقرار السياسات الاقتصادية.	جدة أفضل في قطاع الخدمات والسياحة.	مشاركتي في برنامج شريك ساعدتني كثيرًا.
ضعف التوعية بالأنظمة للمستثمرين الجدد. .	دخول تقنيات جديدة للسوق المحلي.	محفزة ولكن تحتاج وقتًا لتؤتي ثمارها بالكامل. .	دعم الاستشارات القانونية للمستثمرين	تفاوت في سرعة الخدمات بين المدن.	دخلت السوق عام 2020 والتطورات واضحة منذ ذلك الحين
التحدي في توظيف كفاءات سعودية مدرّبة.	خلق فرص شراكات مع مستثمرين محليين. .	فعالة ولكن التنفيذ متفاوت.	زيادة البرامج التدريبية المتخصصة.	الرياض تتميز بالربط الحكومي السريع.	واجهت تحديات في البدايات لكن وجدت حلولًا عبر المنصات الإلكترونية
ضعف الربط بين الجهات الحكومية المختلفة.	تحسين البنية التحتية والاستثمار في اللوجستيات.	أساس التغيير في بيئة الأعمال السعودية.	توحيد الإجراءات وتحديث الأنظمة بانتظام.	الدمام متطورة في قطاعات التصنيع والطاقة.	لدي تجربة إيجابية في التوسع الإقليمي من الرياض

يتضح من الجدول السابق أن:

أولًا: التحديات في بيئة الأعمال:

1: البيروقراطية وتأخر الإجراءات:عدد كبير من المشاركين أشار إلى أن الروتين الحكومي وتأخر إنجاز المعاملات ما زال يمثل عقبة، رغم التحسن الملحوظ في بعض الجهات.

2: ضعف الوعي والتنسيق بين الجهات:ظهرت شكاوى من عدم وجود معلومات واضحة للمستثمرين الجدد، إضافة إلى تباين في السياسات وتنسيق ضعيف بين الجهات التنظيمية.

3: صعوبة الوصول للموارد (أراضٍ، كوادر بشرية): أبرز بعض المشاركين تحديات مثل صعوبة الحصول على الأراضي الصناعية أو صعوبة توظيف كفاءات سعودية مدربة في بعض القطاعات.

ثانيًا: الفرص الناتجة عن التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي

1-فتح قطاعات جديدة: اتفق غالبية المشاركين على أن رؤية 2030 فتحت قطاعات جديدة مثل السياحة، التقنية، والخدمات اللوجستية، مما ساهم في توسيع نطاق الاستثمار.

2: تسهيل الإجراءات وتحسن التمويل: أشار عدد من المشاركين إلى أن فرص التمويل تحسنت، إلى جانب توفر منصات إلكترونية ودعم حكومي مباشر للمستثمرين.

3: زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: هناك إشادة بدور الحكومة في إشراك القطاع الخاص في مشروعات تنموية كبرى ضمن برامج الرؤية.

ثالثًا: تقييم رؤية 2030 :

غالبية المشاركين أعطوا تقييمًا إيجابيًا للرؤية، واعتبروها نقطة تحول أساسية في مناخ الاستثمار السعودي، مع إشارات إلى أن التنفيذ لا يزال متفاوتًا بين الجهات.

رابعًا: الاقتراحات لتحسين بيئة الأعمال:

تكررت الاقتراحات حول:

- تسريع الإجراءات وتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية.
- زيادة الشفافية واستقرار الأنظمة والتشريعات.
- تقديم حوافز إضافية وضمانات للمستثمرين الجدد.
- توسيع البرامج التدريبية وربطها باحتياجات سوق العمل.

خامسًا: الفروقات بين المدن:

لاحظ المشاركون أن الرياض تتفوق من حيث البنية التحتية وسرعة الإجراءات، في حين أن جدة مرنة أكثر في قطاع الخدمات، والدمام بارزة في الصناعة والطاقة.

سادسًا: الملاحظات الشخصية:

تضمنت معظم الملاحظات تجارب إيجابية تعكس تطور بيئة الأعمال مقارنة بالماضي، مع الإشارة إلى أن التعاملات أصبحت أكثر تنظيمًا ودعمًا، خصوصًا من خلال منصات مثل "مراس" و"منشآت".

وبعد العرض السابق يتضح لنا أن تعكس الإجابات النوعية إدراكًا قويًا لدى المستثمرين ورواد الأعمال لتحولات جذرية في مناخ الاستثمار في المملكة. وبينما تبرز تحديات مستمرة تتعلق بالبيروقراطية والكوادر، فإن الفرص الناتجة عن رؤية 2030 تعتبر محورية في جذب الاستثمارات، بشرط مواصلة تحسين الإجراءات الحكومية، وضمان استقرار السياسات.

نتائج المقابلات الشخصية :

تشير نتائج المقابلات شبه الموجهة إلى أن التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية قد أحدثا تأثيرًا إيجابيًا ملحوظًا على بيئة الأعمال والاستثمار، رغم استمرار وجود بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة.

1. سهولة تأسيس الشركات:

أجمعت آراء المشاركين على تحسن كبير في سهولة تأسيس الشركات بعد التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي، حيث سجلت التقييمات بين 3 و5 على مقياس من 1 إلى 5، مما يعكس جهود الحكومة في تبسيط الإجراءات وتخفيض الحواجز البيروقراطية. ومع ذلك، أشار بعض المشاركين إلى أن هناك بعض الإجراءات المعقدة التي لا تزال تمثل عائقًا أمام المستثمرين.

2. شفافية الإجراءات الحكومية:

تُظهر النتائج وجود تحسن ملحوظ في شفافية الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، حيث قيم المشاركون الشفافية بين 3 و4، مما يدل على تقدم إيجابي لكنه غير مكتمل. الحاجة إلى مزيد من الوضوح والثبات في اللوائح التنظيمية لا تزال مطلوبة لتعزيز ثقة المستثمرين.

3. الدعم المالي والتقني:

تتفاوت آراء المشاركين بشأن مدى توفر الدعم المالي والتقني، حيث تراوحت التقييمات بين 3 و4. وأكدوا على أهمية توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل قطاعات جديدة ومبتكرة، مع ضرورة تعزيز البرامج التي تدعم ريادة الأعمال والابتكار.

4. تحسن البنية التحتية الداعمة:

كان هناك إجماع على تحسن البنية التحتية الداعمة للأعمال، مما يعكس الاستثمار الحكومي المكثف في تطوير القطاعات الحيوية والبنية التحتية التقنية واللوجستية، وهو ما يعد عاملًا محفزًا للاستثمار.

5. التحديات الرئيسية:

رغم التقدم، أشار المشاركون إلى تحديات مستمرة تتمثل في البيروقراطية، تعقيد إجراءات الترخيص، محدودية التمويل في بعض القطاعات، وضرورة تحديث اللوائح التنظيمية لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية السريعة. كما أُبرزت الحاجة إلى سرعة استجابة الجهات الحكومية وتحسين التواصل مع القطاع الخاص.

6. الفرص الناتجة عن التحول والانفتاح:

أجمع المشاركون على أن التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي أتاحا فرصًا مهمة مثل دخول الأسواق الدولية، زيادة الشراكات الاستثمارية، ودعم الابتكار وريادة الأعمال. وأكدوا أن هذه الفرص تفتح آفاقًا واسعة أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

7. دور رؤية 2030:

تم تقييم رؤية 2030 بشكل إيجابي كخارطة طريق استراتيجية لتحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد السعودي، مع الإشارة إلى تحقيق نتائج ملموسة في تبسيط الإجراءات وزيادة التنوع الاقتصادي. إلا أن بعض المشاركين طالبوا بتسريع وتيرة تنفيذ المبادرات لتحقيق الأهداف المنشودة بشكل أكثر فعالية.

8. الاختلافات الجغرافية في بيئة الأعمال:

- لوحظ وجود اختلافات في بيئة الأعمال بين المدن الكبرى:
- الرياض: تتميز ببنية تحتية متطورة وتركيز على القطاعات التقنية والابتكار.
- جدة: تشتهر بالحركة التجارية النشطة وبوابة للأسواق البحرية.
- المنطقة الشرقية: مركز استراتيجي لقطاعات الطاقة والصناعات التحويلية.

9. **الاقتراحات لتحسين بيئة الأعمال:**

شملت اقتراحات المشاركين:

- تسريع التحول الرقمي للخدمات الحكومية.
- تطوير آليات حماية المستثمرين وتعزيز الإطار القانوني.
- توسيع برامج الدعم المالي والتقني والتدريب للمستثمرين ورواد الأعمال.
- تحسين قنوات التواصل بين القطاع الخاص والجهات الحكومية.

تشير النتائج إلى أن المملكة العربية السعودية تحقق تقدماً ملحوظاً في تحسين مناخ الاستثمار بفضل التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي، مدعومة برؤية 2030. ومع ذلك، تحتاج بعض الجوانب مثل البيروقراطية، وضوح

اللوائح، وتوسيع الدعم المالي والتقني إلى المزيد من الاهتمام لضمان بيئة أعمال أكثر تنافسية وجاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

النتائج العامة:

النتائج العامة لتحليل مؤشرات مناخ الاستثمار (2020–2024):

أظهر تحليل المؤشرات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بمناخ الاستثمار في كل من الإمارات والسعودية ومصر عددًا من الاتجاهات المهمة:

1. تصنيف سهولة ممارسة الأعمال :(Doing Business)

–أحرزت الإمارات تقدمًا ملحوظًا واحتلت مراتب متقدمة عالميًا، بفضل تبسيط الإجراءات، وتفعيل التحول الرقمي، والشفافية الإدارية.

–السعودية سجلت تقدمًا كبيرًا، خاصة بعد 2018، متأثرة بإصلاحات "رؤية 2030"، إلا أن بعض الإجراءات ما زالت بحاجة إلى تطوير فعلي في التطبيق.

–مصر تحسنت تدريجيًا لكنها ما زالت تُواجه تحديات في البيروقراطية وتعقيد اللوائح، ما حدّ من قدرتها على جذب استثمارات جديدة بوتيرة سريعة.

2. مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد:

- احتلت الإمارات موقعًا متقدمًا على مؤشر مدركات الفساد، حيث حافظت على درجات مرتفعة نسبيًا رغم تراجع طفيف عام 2023 و2024، مما يعكس بيئة مؤسسية قوية نسبيًا.
- السعودية حققت تحسنًا مستمرًا، حيث ارتفع المؤشر من 49 في 2017 إلى 59 في 2023–2024، وهو ما يدل على فاعلية المبادرات الحكومية في مكافحة الفساد.
- أما مصر، فقد شهدت تراجعًا في درجات الشفافية من 35 إلى 30، مما يُشير إلى استمرار التحديات في آليات الرقابة والحوكمة، ما يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين.

3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :(FDI)

- حققت الإمارات نموًا متواصلًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، من 10.4 مليار دولار في 2017 إلى نحو 32 مليار دولار في 2024، بفضل الاستقرار والمرونة التنظيمية.

- السعودية شهدت طفرة في الاستثمارات عام 2021، إلا أن التدفقات تذبذبت لاحقًا، ما يعكس التحديات المرحلية في تنفيذ الإصلاحات بشكل شامل ومستدام.
- بينما أظهرت مصر نمطًا متذبذبًا مع تراجع ملحوظ عام 2020 و2021، تلاه تعافٍ بطيء حتى 2024، ما يبرز الحاجة لإصلاحات هيكلية وتحسين بيئة الأعمال بشكل جذري.

تُظهر النتائج أن التحولات السياسية والاقتصادية كان لها أثر مباشر على جذب الاستثمارات:
الإمارات تُعد نموذجًا متكاملًا في استثمار الرقمنة والاستقرار المؤسسي لدعم مناخ استثماري جاذب.
السعودية تُمثل حالة إصلاح متسارعة تحمل فرصًا كبيرة ولكن ما زالت تواجه تحديات في الثقة والإجراءات التنفيذية.
مصر بحاجة إلى تحسين في الشفافية وتقليص البيروقراطية وتعزيز الحوكمة، لتحويل مكاسب الإصلاح الاقتصادي إلى نتائج ملموسة في جذب الاستثمار.
اظهرت نتائج الاستبيان أن أغلب المشاركين يرون تحسنًا ملحوظًا في بيئة الأعمال والاستثمار في السعودية بعد انطلاق رؤية 2030، حيث احتلت عبارة "أثر رؤية 2030" المرتبة الأعلى، ما يدل على تأثير الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار. كما حققت سهولة تسجيل الشركات والبيئة المحفزة للاستثمار تقييمات مرتفعة، مما يعكس فعالية السياسات الحديثة في تسهيل دخول السوق.
على الجانب الآخر، أظهرت النتائج تحديات مستمرة في الشفافية الحكومية ووضوح واستقرار الضرائب، إضافة إلى وجود آراء متباينة بشأن تقليل البيروقراطية. بشكل عام، تؤكد النتائج الأثر الإيجابي للتحول السياسي والانفتاح الاقتصادي على بيئة الأعمال مع الحاجة إلى تعزيز الشفافية وتقليل البيروقراطية لضمان استدامة هذا التحسن.
عزيز الشفافية الحكومية: يجب على الجهات المختصة العمل على زيادة وضوح الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار، وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة للمستثمرين.

التوصيات:

- تطوير نظام الضرائب: تحسين وضوح واستقرار الأنظمة الضريبية لجذب المزيد من المستثمرين وتعزيز ثقتهم في بيئة الأعمال.
- تبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية: مواصلة جهود تقليل الروتين الإداري وتسريع عمليات الترخيص والتسجيل لتسهيل دخول الشركات إلى السوق.
- زيادة الدعم المالي والتقني: توسيع برامج الدعم المقدمة للمستثمرين، خصوصًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاعات الابتكار.
- تعزيز البنية التحتية: الاستمرار في تطوير البنية التحتية الداعمة للأعمال لضمان استدامة بيئة استثمارية جاذبة.
- تعزيز التواصل مع المستثمرين: فتح قنوات تواصل فعالة بين القطاع الخاص والحكومة لسماع التحديات وتقديم الحلول المناسبة.

المراجع العربية

1. الربيعي، خالد. (2019). أثر الاستقرار السياسي على بيئة الاستثمار في العراق. مجلة الاقتصاد والتنمية، 18(2)، 111–130.
2. القحطاني، عبد الله. (2020). تحليل العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي في الأردن. المجلة العربية للعلوم السياسية، 44، 78–96.
3. نجم، محمد. (2021). الحوكمة والمناخ الاستثماري في مصر. المجلة المصرية للدراسات الاقتصادية، 33(1)، 55–72.
4. بن خيرة، أمين. (2022). تحولات الاقتصاد السياسي في المغرب العربي: دراسة مقارنة. مجلة البحوث الاقتصادية المغاربية، 12(3)، 150–174.
5. الغامدي، فهد. (2021). أثر رؤية 2030 على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 36(2)، 23–50.
6. الشهري، نورة. (2022). الإصلاحات المؤسسية ومناخ الأعمال في السعودية. مجلة الاقتصاد الخليجي، 28(1)، 90–112.
7. العنزي، سارة. (2023). التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في السعودية. المجلة السعودية للتنمية الاقتصادية، 15(1)، 66–89.

8. عبد الله، أحمد. (2018). التحول السياسي والإصلاح المؤسسي في الدول العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

9.

المراجع الإنجليزية:

1. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2014). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Business.
2. Alfawaz, B. M., Hilal, A. M., & Sindi, H. F. (2020). The role of Vision 2030 in economic transformation of Saudi Arabia. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(9), 497-508. https://doi.org/10.13106/jafeb.2020.vol7.no9.497
3. Alghamdi, A., & Khan, S. (2023). Vision 2030 and FDI Inflows in Saudi Arabia: An Empirical Assessment. Journal of Gulf Economic Studies, 7(2), 130–147.
4. Al-Rasheed, M. (2020). The Future of Saudi Arabia: Vision 2030 and the Politics of Reform. Cambridge University Press.
5. Al-Rasheed, M. (2020). The Future of Saudi Arabia: Vision 2030 and the Politics of Reform. Cambridge University Press.
6. Al-Saleh, Y. M. (2019). Business environment and entrepreneurship in Saudi Arabia: Challenges and opportunities. International Journal of Business and Management, 14(7), 45-58.
7. Alshuwaikhat, H. M., Abubakar, I. R., & Adenle, Y. A. (2022). Sustainable urban development in Saudi Arabia: Challenges and opportunities. Sustainability, 14(2), 652.
8. Alshuwaikhat, H. M., Mohamed, R. M., & Adenle, Y. (2022). Business environment reforms and the sustainability of foreign direct investment inflows in Saudi Arabia. Sustainability, 14(1), 215. https://doi.org/10.3390/su14010215
9. Asharq Al-Awsat. (2023). More Global Companies Move Regional HQs to Riyadh.
10. Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F. (2011). Principles of Corporate Finance (10th ed.). McGraw-Hill.
11. Coulter, M. (2013). Strategic Management in Action (6th ed.). Pearson.
12. Dess, G. G., Lumpkin, G. T., & Eisner, A. B. (2014). Strategic Management: Creating Competitive Advantages (7th ed.). McGraw-Hill.
13. Diamond, L. (2019). Ill Winds: Saving Democracy from Russian Rage, Chinese Ambition, and American Complacency. Penguin Press.
14. Diamond, L. (2019). Ill Winds: Saving Democracy from Russian Rage, Chinese Ambition, and American Complacency. Penguin Press.

15. Dunning, J. H. (1988). The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extensions. Journal of International Business Studies, 19(1), 1-31.
16. ukuyama, F. (2013). Political order and political decay: From the industrial revolution to the globalization of democracy. Farrar, Straus and Giroux.
17. Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma Press.
18. Esty, D. C., & Winston, A. S. (2009). Green to Gold: How Smart Companies Use Environmental Strategy to Innovate, Create Value, and Build Competitive Advantage. Wiley.
19. GASTAT (2023). Foreign Direct Investment Statistics - Q1 2023. General Authority for Statistics, Saudi Arabia. Retrieved from: https://www.stats.gov.sa
20. Gause, F. G. (2011). The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press.
21. General Authority for Statistics (GASTAT). (2025). Regional Investment Report.
22. Graham, E. M. (2000). Foreign direct investment in the United States: Benefits, susceptibility, and risks. Institute for International Economics.
23. Herb, M. (2014). The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE. Cornell University Press.
24. Hertog, S. (2020). *State and private sector in the GCC after the Arab upris
25. Hertog, S. (2020). State and Private Sector in the GCC after COVID-19. Gulf Research Center.
26. Hertog, S. (2020). State and private sector in the GCC after the Arab uprisings. Journal of Arabian Studies, 10(2), 181–199.
27. Hofstede, G. (2001). Culture's Consequences: Comparing Values, Behaviors, Institutions, and Organizations Across Nations (2nd ed.). Sage Publications.
28. HRSD. (2025). Human Capability Development Program Annual Report.
29. Huntington, S. P. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. University of Oklahoma Press.
30. Hvidt, M. (2018). Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends. Kuwait Programme, LSE Middle East Centre.
31. Hymer, S. H. (1976). The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment. MIT Press.
32. IMF. (2018). Arab Republic of Egypt: IMF Country Report. International Monetary Fund.
33. International Labour Organization (ILO). (2023). Women's Economic Empowerment in Saudi Arabia.
34. International Monetary Fund (IMF). (2025). Middle East Economic Outlook.

35. Kanna, A. (2011). Dubai, the City as Corporation. University of Minnesota Press.
36. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. World Bank Policy Research Working Paper.
37. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. World Bank Policy Research Working Paper.
38. Khatib, F. S., & Al Ariss, A. (2020). Women's employment and leadership in Saudi Arabia: Advances and challenges. Gender in Management: An International Journal, 35(2), 145-160. https://doi.org/10.1108/GM-07-2019-0116
39. Kinninmont, J. (2017). Vision 2030 and Saudi Arabia's social contract: Austerity and transformation. Chatham House.
40. Kraemer, H., & Wolf, J. (2023). Political Stability and FDI in the MENA Region: A Comparative Analysis. Middle East Business Review, 11(1), 89–110.
41. Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy (8th ed.). Pearson Education.
42. Lin, H., & Zhang, W. (2021). Political Transition and Investment Climate in Southeast Asia. Asian Journal of Political Economy, 29(3), 233–249.
43. Markusen, J. R. (2002). Multinational firms and the theory of international trade. MIT Press.
44. Ministry of Investment (MISA). (2023). Investment Highlights Report Q4 2023.
45. Ministry of Investment (MISA). (2025). Investor Experience Report Q1 2025.
46. Ministry of Investment. (2022). Investment Highlights. Saudi Arabia.
47. MISA. (2023). Investment Highlights Report Q4 2023. Ministry of Investment, Saudi Arabia.
48. MISA. (2023). Investment Highlights Report Q4 2023. Ministry of Investment, Saudi Arabia.
49. Monsha'at. (2023). SME Annual Report. https://monshaat.gov.sa
50. National Center for Privatization. (2021). Privatization Law Summary.
51. NEOM. (2023). NEOM Project Overview. https://www.neom.com
52. North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press.
53. North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press.
54. Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of international macroeconomics. MIT Press.
55. OECD. (2023). Investment Policy Review: Middle East 2023. OECD Publishing.
56. OECD. (2024). Regulatory Reform Review: Saudi Arabia.
57. Porter, M. E. (1980). Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors. Free Press.

58. Porter, M. E. (1985). Technology and Competitive Advantage. Journal of Business Strategy, 5(3), 60-78.
59. Rodrik, D. (2001). The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. W. W. Norton & Company.
60. Rodrik, D. (2008). One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton University Press.
61. Rodrik, D. (2022). Institutions for Inclusive Growth. Journal of Economic Perspectives, 36(1), 45–68.
62. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). Economics (19th ed.). McGraw-Hill Education.
63. Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA). (2023). Annual Statistics Report.
64. Saudi Transparency Report. (2023). Anti-corruption Initiatives in Saudi Arabia.
65. Saudi Vision 2030. (2016). Vision Realization Program Documents.
66. Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). The limits of arbitrage. The Journal of Finance, 52(1), 35-55.
67. Transparency International. (2023). Corruption Perceptions Index 2023.
68. Ulrichsen, K. C. (2012). The Gulf States in International Political Economy. Palgrave Macmillan.
69. UNCTAD. (2021). World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery. United Nations Conference on Trade and Development.
70. UNCTAD. (2023). World Investment Report 2023. United Nations Conference on Trade and Development.
71. UNCTAD. (2023). World Investment Report 2023. United Nations Conference on Trade and Development.
72. United Nations Environment Programme (UNEP). (2024). Environmental Risks in Mega Projects in the Gulf Region.
73. Vernon, R. (1966). International investment and international trade in the product cycle. The Quarterly Journal of Economics, 80(2), 190-207.
74. Vision 2030. (2016). Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030. https://vision2030.gov.sa
75. Vision 2030. (2016). Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030. Retrieved from https://vision2030.gov.sa
76. World Bank. (2020). Doing Business 2020. World Bank Group.
77. World Bank. (2020). Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies. Washington, DC: World Bank.
78. World Bank. (2020). Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies. World Bank Group.

79. World Bank. (2020). Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies. World Bank Group.
80. World Bank. (2020). Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies. World Bank Group.
81. World Bank. (2020). Doing Business 2020: Saudi Arabia Profile.
82. World Bank. (2020). Doing Business Report 2020.
83. World Economic Forum. (2022). The Global Competitiveness Report 2022. Geneva, Switzerland.
84. hagwati, J. (2004). In defense of globalization. Oxford University Press.
85.
86. IMF. (2022). Saudi Arabia: Selected Issues Paper. International Monetary Fund.
87.
88. Rodrik, D. (2011). The globalization paradox: Democracy and the future of the world economy. W. W. Norton & Company.